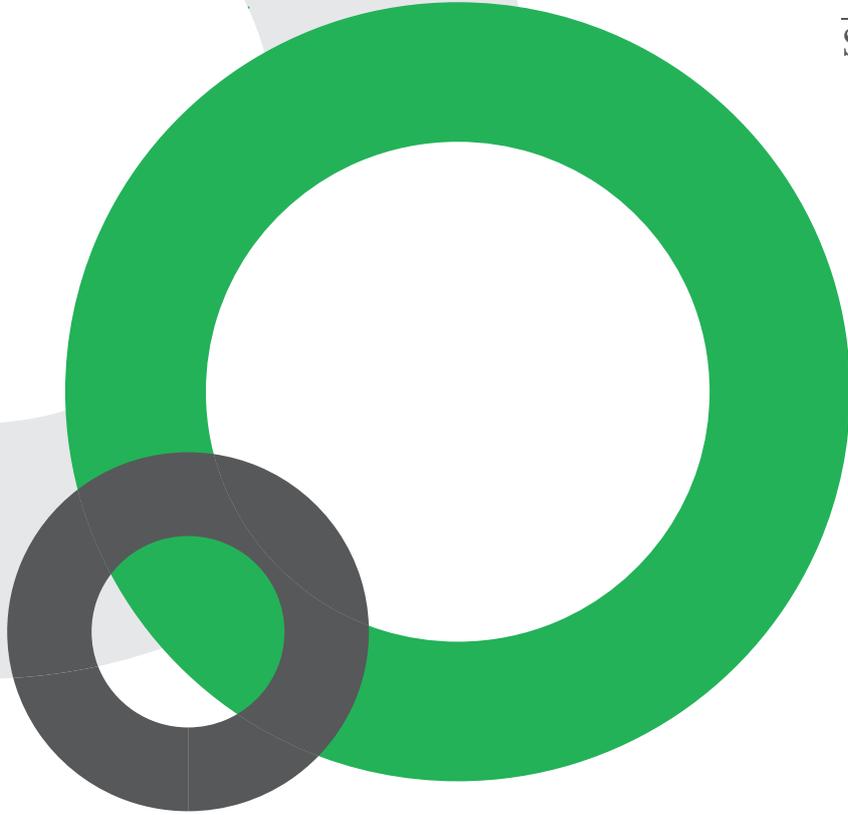




مركز إيداع الأوراق المالية
Securities Depository Center



2021
التقرير السنوي



صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي الأمير
الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

المحتويات

الصفحة	الموضوع
5	المقدمة
5	كلمة رئيس مجلس الإدارة
6	كلمة المدير التنفيذي
8	اضاءات العام 2021
9	رؤيتنا
9	رسالتنا
9	أهدافنا
9	قيمنا الجوهرية
10	نبذة عن المركز
10	إنشاء المركز ومهامه
10	إدارة المركز
12	الموارد البشرية
13	أعضاء المركز
13	عضوية المركز في المنظمات الإقليمية والدولية
14	موقع المركز الالكتروني
15	أهم الأحداث
15	انجازات المركز خلال عام 2021
16	التدريب
16	العلاقات الدولية
17	أعمال المركز
17	تسجيل الأوراق المالية
20	تعريف المستثمرين وفتح الحسابات
21	إيداع الأوراق المالية
22	الاستعلام عن أرصدة الملكية
22	التقاص والتسوية
25	صندوق ضمان التسوية
25	العمليات المستتثاه من التداول
26	قيود الملكية
27	الخطة المستقبلية
29	الحسابات الختامية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

«بسم الله الرحمن الرحيم»

السادة أعضاء الهيئة العامة لمركز إيداع الأوراق المالية المحترمين،،

حضرات السيدات والسادة الأفاضل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد،،

انه لمن دواعي سروري بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع زملائي أعضاء مجلس إدارة مركز إيداع الأوراق المالية أن أرحب بكم جميعاً لحضوركم الاجتماع الرابع والعشرين للهيئة العامة لمركز إيداع الأوراق المالية، واسمحو لي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للعام 2021 الذي يضم في طياته أهم إنجازات المركز وأبرز الخطط المستقبلية إلى جانب البيانات المالية.

عمل المركز خلال عام 2021 على تنفيذ مجموعة من المشاريع التي تسهم بتطوير بنية عمله وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية وفضل الممارسات، حيث أنهى المركز خلال عام 2021 مشروع ربط نظام المركز الإلكتروني بنظام التداول الجديد لشركة بورصة عمان، بالإضافة إلى تطوير نظام المركز الإلكتروني والأنظمة الفرعية لمواكبة التطورات الحديثة والمتجددة في مجال أعمال المركز ومتطلبات سوق رأس المال الأردني، وتم أيضاً تطوير وفحص الآلية الخاصة بربط مركز إيداع الأوراق المالية على نظام التسويات الإجمالية الفورية - الأردن RTGS - من خلال خطوط استخدام شبكة البنوك المغلقة (VPN) كشبكة بديلة لتناقل الحوالات المالية، كما أنهى مشروع تطوير نظام ادارة الأرشفة والمستندات باعتماد تطبيقات متخصصة تهدف إلى التحول من البيئة الورقية الى البيئة الإلكترونية في مجال إدارة وتتبع سير المراسلات الواردة والصادرة والاطلاع على المعاملات الداخلية بالإضافة لإدارة التعاميم، مما يعمل على اختصار الوقت والجهد والكلفة والسرعة بإتمام المعاملات وسهولة استرجاعها عند الحاجة.

أما على صعيد المشاريع المستقبلية الواردة بخطة المركز الاستراتيجية للأعوام 2021-2023، سيعمل المركز على استكمال المرحلة الثانية من مشروع تطوير خدمة محفظتك الإلكترونية والتي تمكن المستثمر من الاطلاع على بياناته الأساسية وأرصدة وكشوف حساباته من الأوراق

المالية المودعة لدى كافة الأعضاء من الوسطاء الماليين وأمناء الحفظ، حيث سيتم تسهيل اجراءات الحصول عليها لتصبح إلكترونية بالكامل بالإضافة الى توفير الخدمة على شكل تطبيق للهواتف الذكية، وذلك لمواكبة التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية حيث يتيح التطبيق لمستخدمي الهواتف الذكية التي تعمل بجميع الأنظمة التشغيلية تتبع ملكياتهم وتداولاتهم بالأوراق المالية بكل سهولة وبسر.

كما سيعمل المركز على استكمال مشروع تطوير خدمة الرسائل القصيرة حتى يتمكن المستثمر من الاطلاع على كافة الحركات التي تتم على حساباته من تحويلات وإجراءات شركات وقيود ملكية، بالإضافة الى تطوير واستحداث مجموعة من الخدمات الجديدة والتي منها تنفيذ التسويات المالية للصفقات من خلال المركز مباشرة على أساس التسليم مقابل الدفع (DvP)، ومشروع توزيع المستحقات النقدية لمالكي الأوراق المالية المقررة من قبل الشركات المساهمة العامة للمساهمين وفق افضل الممارسات العالمية.

كما سيعمل المركز على تحسين أداء وكفاءة موقع المركز الإلكتروني من خلال اعتماد تصميم جديد للموقع الإلكتروني يتوافق مع المعايير الفنية الدولية الخاصة بالمواقع الإلكترونية تمكن المتصفح من الاطلاع على البيانات والمعلومات التي ينشرها بكل سهولة وبسر، وذلك من خلال كافة الوسائل المستخدمة سواء كانت أجهزة حاسوبية أو لوحية أو هواتف ذكية وبأسلوب عرض حديث وعصري.

وختاماً اسمحو لي أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان لأعضاء مجلس الادارة الكريم وكافة موظفي مركز ايداع الأوراق المالية، ولكل من هيئة الأوراق المالية وشركة بورصة عمان وجميع أعضاء الهيئة العامة للمركز لتعاونهم معنا في جميع المجالات والظروف والتي مكنتنا من تنفيذ مهامنا وخططنا على أكمل وجه.

حفظ الله سيد البلاد صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين وحمى الله أردننا الغالي ووفقنا لما فيه رفعة ومنعة هذا الوطن العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

منى فوزي المفتي

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير التنفيذي

حضرات السادة / أعضاء الهيئة العامة لمركز إيداع الأوراق المالية المحترمين،،،

يسرني أن ألتقي بكم في الاجتماع الرابع والعشرين لأقدم لكم التقرير السنوي لمركز إيداع الأوراق المالية للعام 2021 والذي يتضمن في طياته أبرز الأعمال والإنجازات التي حققها مركز إيداع الأوراق المالية خلال العام 2021، بالإضافة إلى الخطة المستقبلية التي سيعمل المركز على تحقيقها، إلى جانب البيانات المالية والتقارير للسنة المنتهية في 2021/12/31.

حضرات السيدات والسادة الكرام،،،

يعتبر المركز الجهة الوحيدة في المملكة المخولة بموجب قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017 بتسجيل الأوراق المالية وحفظ ونقل ملكيتها وإيداعها وإجراء التقاص والتسوية عليها، ويهدف مركز إيداع الأوراق المالية بصورة خاصة إلى تعزيز ثقة المستثمرين بالأوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بالأوراق المالية بسهولة ويسر، وذلك ببناء سجل مركزي لحفظ ملكية الأوراق المالية، والحد من المخاطر المتعلقة بتسوية عمليات التداول المنفذة في البورصة من خلال وضع أنظمة داخلية وتعليمات وإجراءات تتسم بالعدالة والسرعة والأمان.

الحضور الكرام،،،

استمراراً للأوضاع الصعبة التي يمر بها وطننا الحبيب بسبب جائحة كورونا إلا أن المركز تمكن من إدارة الأزمة بكل كفاءة واقتدار وذلك بفضل تضامر جميع الجهود ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام والموظفين، حيث تمكن المركز من تسير أعماله وخدمة أعضائه وجمهور المستثمرين في ادق واصعب الظروف فقد ساعدت البنية الفنية والتكنولوجية للمركز على تفعيل العمل عن بعد للموظفين وكما تم وضع إجراءات تساعد الأعضاء أيضاً على تفعيل العمل عن بعد.

عمل المركز خلال العام 2021 على تسجيل السندات الحكومية وأسناد قرض الشركات والصكوك حيث بلغ عدد الإصدارات (87) إصدار و بقيمة (6) مليار دينار أردني تقريباً كما عمل على إطفاء (68) إصدار و بقيمة (4.2) مليار دينار أردني.

كما عمل المركز على تسجيل أسهم الزيادة لـ (13) شركات مساهمة عامة بما مجموعه تقريباً (91) مليون سهم، كما تم تخفيض رؤوس أموال (10) شركات مساهمة عامة بمقدار (52) مليون سهم تقريباً، كما قامت (4) شركات منها (3) شركات مساهمة عامة وشركة واحدة مساهمة خاصة محدودة بالاندماج من خلال عمليتين، حيث أن زيادة رأس المال للشركات المساهمة العامة (الدامجة) تمت بمقدار (880) ألف سهم تقريباً.

قام المركز خلال عام 2021 بتعريف ما مجموعه (12,286) مستثمراً، ليصبح إجمالي عدد المستثمرين الذين تم تعريفهم على قاعدة بيانات المركز ما مجموعه (643,512) مستثمراً منهم (582,964) أردني و(53,519) عربي و(7,029) اجنبي كما هو في 2021/12/31.

وتطبيقاً لإجراءات التقاص والتسوية كأحد المعايير الدولية المطبقة في أسواق رأس المال والذي يتم على أساس عدم تسليم الأوراق المالية المباعه إلا بعد سداد أثمانها، فقد بلغ عدد عقود التداول الإلكترونية التي تم إخضاعها لعمليات التقاص والتسوية الإلكترونية حتى نهاية العام 2021 (872,175) عقداً تم بموجبها تحويل (1.7) مليار سهماً بقيمة إجمالية بلغت (2) مليار دينار تقريباً، كما بلغت المبالغ المقبوضة والمدفوعة من خلال حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني (417) مليون دينار أردني.

واستمر العمل بأحكام النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية، حيث يتكون إلزامياً من أعضاء المركز من الوسطاء وأمناء الحفظ بهدف تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري وتغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البائع نتيجة التداول بالأوراق المالية، وقد بلغ مجموع موجودات الصندوق كما في 2021/12/31 المقدمة من الوسطاء الماليين (7.9) مليون دينار أردني منها (2.4) مليون دينار أردني مساهمات نقدية و (5.6) مليون دينار أردني كفالات بنكية.

كما قام أمناء الحفظ من البنوك المرخصة لمزاولة أعمال الحفظ الأمين بتقديم خطابات تعهد خطية غير محددة القيمة والمدة بعدد (14) خطاب وكفالات بنكية بقيمة (300,000) دينار أردني مقدمة من أمناء الحفظ من غير البنوك.

وعلى صعيد متصل، سيعمل المركز على تقديم خدمة توزيع الأرباح النقدية، حيث سيتمكن هذه الخدمة المستثمرين من استلام أرباحهم مباشرة من خلال المركز، كبديل عن مراجعة المصدرين لاستلام هذه الأرباح، وبكل سهولة ويسر، مما سيساعد في الحد من عملية التأخر في تسليم الأرباح وتقليل الجهد والكلفة المالية على المستثمر، الأمر الذي سيساهم في زيادة السيولة لديهم وبالتالي تنشيط السوق المالي.

كما سيعمل المركز على تطوير آلية تنفيذ التسويات المالية الخاصة بالصفقات واتمامها من خلال المركز مباشرة وعلى أساس التسليم مقابل الدفع (DVP) لضمان حقوق جميع الأطراف، وتطوير واستحداث خدمات جديدة من خلال تطبيق آلية اقراض واقتراض الأوراق المالية والبيع على المكشوف، وانجاز مشروع إيصال الإيداع للأوراق المالية بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية وشركة بورصة عمان، وتوسيع قاعدة المشتركين بخدمة الحجز الإلكتروني، وتحديث وتطوير خدمات المستثمرين مثل تطوير خدمة محفظتك الإلكترونية وتسهيل إجراءات الحصول عليها لتصبح الكترونية بالكامل، كما سيتم توفير هذه الخدمة من خلال تطبيق على الهواتف النقالة لتسهيل عملية المتابعة ولاحقاً لإطلاقه خدمة الرسائل النصية (SMS) عبر الهواتف المحمولة الخاصة بالمستثمرين، والتي تمكن المستثمرين من متابعة عمليات التداول المتممة على حساباتهم من بيع و/أو شراء للأوراق المالية المنفذة في بورصة عمان، سيعمل المركز على تطوير هذه الخدمة وتوسيع قاعدتها بهدف تمكين المستثمرين من متابعة كافة الحركات التي تتم على ملكياتهم من الأوراق المالية من تحويلات مستثنائهم وإجراءات الشركات وقيود الملكية وغيرها، كما سيعمل المركز على تحديث بيانات المستثمرين من خلال تشجيع المستثمرين على تحديث بياناتهم وبالتعاون مع أعضاء المركز من الوسطاء الماليين وأمناء الحفظ بهدف الوصول إلى قاعدة بيانات محدثة.

حضرات الحضور الكرام،،

ختاماً أتوجه بجزيل الشكر لكم لدعمكم المستمر وثقتكم ومساندتكم المتواصلة لنا، ولكل من هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان لتعاونهم المستمر مع المركز لتمكينه من أداء مهامه على أكمل وجه، كما أود أن أعنتهم الفرصة لتقديم جزيل الشكر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي مركز إيداع الأوراق المالية على ما بذلوه من جهد مثمر خلال السنة الماضية تحت ظل ورعاية حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحم الله وبركاته،،

جمال الجلاب

المدير التنفيذي بالتكليف

كما استمر المركز بتثبيت قيود الملكية ورفعها على الأوراق المالية المودعة لديه، حيث نفذ خلال هذا العام ما مجموعه (11,419) عملية رهن وفك رهن وحجز وفك حجز، في حين بلغ عدد الأسهم التي تم تنفيذ هذه العمليات عليها (568.7) مليون سهماً، إلى جانب قيام المركز بتوفير خدمة التجميد للمستثمرين والتي تمكن المساهم من تجميد أسهمه في السجل المركزي لدى المركز، حيث نفذت (13) عملية تجميد و(17) عملية رفع التجميد.

وفي إطار العمليات المستثناة من التداول من خلال السوق، فقد استمر المركز بتنفيذ عمليات التحويل الإرثي والتي يتم بموجبها تحويل الأوراق المالية من حساب المتوفي إلى حساب ورثته الشرعيين، وقد بلغ عدد عقود التحويلات الإرثية المنفذة خلال العام 2021 (24,058) عقد تحويل تم بموجبها تحويل (48.3) مليون ورقة مالية، بلغت قيمتها السوقية (104) مليون دينار أردني في حين بلغ عدد عقود التحويلات العائلية (3,146) عقد تم بموجبها تحويل (23.1) مليون ورقة مالية بلغت قيمتها السوقية (36) مليون دينار أردني، إضافة إلى عمليات تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية غير المتداولة والتحويلات الأخرى، وقد بلغ عدد عقود التحويل (8,146) عقد تم بموجبها تحويل (109.7) مليون ورقة مالية بلغت قيمتها السوقية (255.1) مليون دينار أردني.

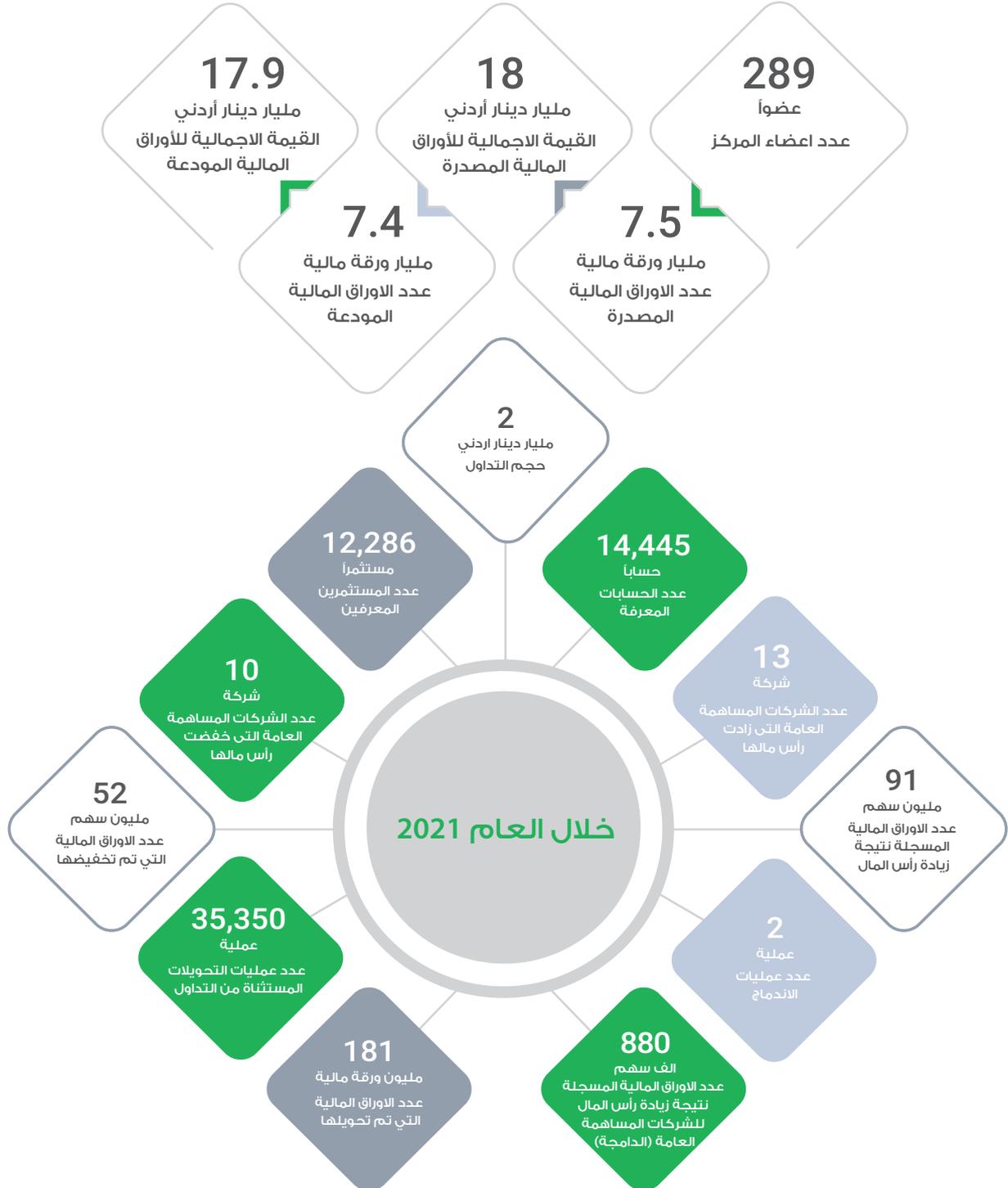
أما على صعيد البنية الفنية التكنولوجية فقد تم الانتهاء من تطوير وتحديث أنظمة المركز الإلكترونية * (SCORPIO) وفق أحدث إصدارات الأنظمة والتطبيقات العالمية مما يضمن زيادة كفاءة وموثوقية الأنظمة وضمان سرية البيانات والحركات المنفذة حيث إن أنظمة المركز الجديدة تعمل ضمن بيئة فنية وتكنولوجيا لا يتم تنزيل التطبيقات على أجهزة المستخدمين Web-Enable، وكما تم الانتهاء من تفعيل أنظمة الارشفة وإدارة المراسلات الداخلية والذي سوف يضمن رفع كفاءة وإداء الموظفين وصولاً إلى بيئة أعمال غير ورقية.

وكما نجح المركز وفي ظل تحديات الجائحة من عقد اجتماع الهيئة العامة العادي من خلال تقنيات تكنولوجيا لعقد الاجتماعات عن بُعد.

ويعمل المركز بشكل دائم على بذل قصارى جهده للمساهمة الفاعلة في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية، حيث سيعمل المركز ضمن خطته المستقبلية وفيما يخص البيئة الفنية على تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز من خلال اعتماد تصميم جديد للموقع الإلكتروني يتوافق مع المعايير الفنية الدولية الخاصة بالمواقع الإلكترونية، وتطوير وتحديث خطة شاملة لاستدامة العمل، وتطوير البنية التحتية لأنظمة المركز الإلكترونية وأنظمة الشبكات.

اضاءات العام 2021

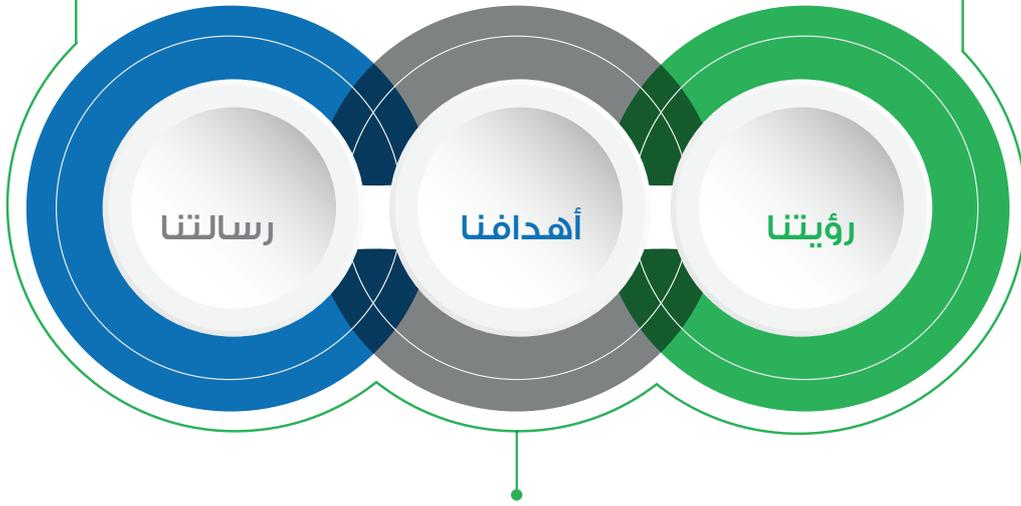
كما في نهاية العام



حفظ ونقل ملكية الأوراق المالية وتسوية أثمانها باعتماد المعايير الدولية وأفضل الممارسات، والارتقاء بمستوى الخدمات، اعتماداً على مواردنا البشرية المؤهلة والتكنولوجيا المتطورة وثقافة التميز.



مؤسسة متميزة في تقديم وتطوير خدمات الأوراق المالية تساهم في تعزيز بيئة آمنة ومستقرة وجاذبة للاستثمار.

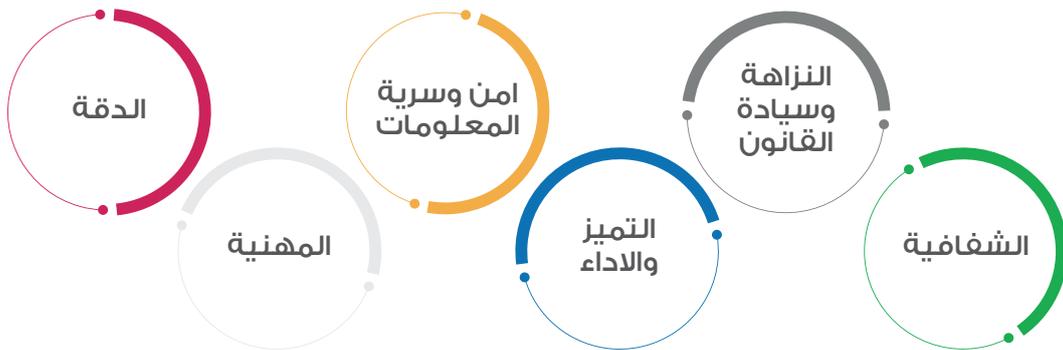


الحد من المخاطر المتعلقة بتسوية عمليات التداول المنفذة في السوق.

- تعزيز ثقة المستثمرين بالأوراق المالية وتمكينهم من متابعة استثماراتهم بالأوراق المالية بسهولة ويسر.



قيمنا الجوهرية



نبذة عن المركز

إنشاء المركز ومهامه

بدأ المركز بممارسة مهامه وأعماله في شهر أيار من عام 1999، وصرح للمركز بموجب القانون بمزاولة الأعمال والمهام التالية:



إدارة المركز

• مجلس الادارة:

يتولى إدارة مركز إيداع الأوراق المالية مجلس إدارة مؤلف من خمسة أشخاص يتم انتخاب اثنين من الأعضاء من قبل الهيئة العامة، ويتم تعيين ثلاثة أعضاء من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية يعمل على وضع السياسة العامة للمركز بما يضمن إدارة أعماله ونشاطاته وتطويرها، ووضع الأنظمة الداخلية والتعليمات اللازمة لإدارة شؤون المركز، ويتألف من:

ثلاثة أعضاء من القطاع الأهلي من ذوي الخبرة في المجالات القانونية والمالية والاقتصادية

يعينهم مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية⁽¹⁾

- السيدة منى فوزي المفتي⁽²⁾ رئيس مجلس الإدارة
- السيد خليل محمد ناصر⁽²⁾ نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيدة فريال فيليب سبابا عضو مجلس إدارة

عضو يمثل الشركات المساهمة العامة⁽³⁾

- شركة الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية
يمثلها السيد سمير توفيق حمد الرواشدة

عضو يمثل الوسطاء والشركات المرخصة لممارسة أعمال الحفظ الأمين⁽³⁾

- شركة المتحدة للاستثمارات المالية
يمثلها ناصر محمد عبد الغني العمدة

المدير التنفيذي بالتكليف

السيد جمال الجلاب⁽⁴⁾



⁽¹⁾ تم تعيين أعضاء مجلس إدارة المركز وفقاً لقرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية تاريخ 2020/12/10 .

⁽²⁾ تم انتخاب السيدة منى فوزي المفتي رئيساً لمجلس إدارة المركز وانتخاب السيد خليل محمد ناصر نائباً لرئيس مجلس إدارة المركز وفقاً لقرار مجلس إدارة المركز بتاريخ 2020/12/16 .

⁽³⁾ تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من الشركات المساهمة العامة والوسطاء وأمناء الحفظ في اجتماع الهيئة العامة غير العادي للمركز المنعقد بتاريخ 2020/10/05 .

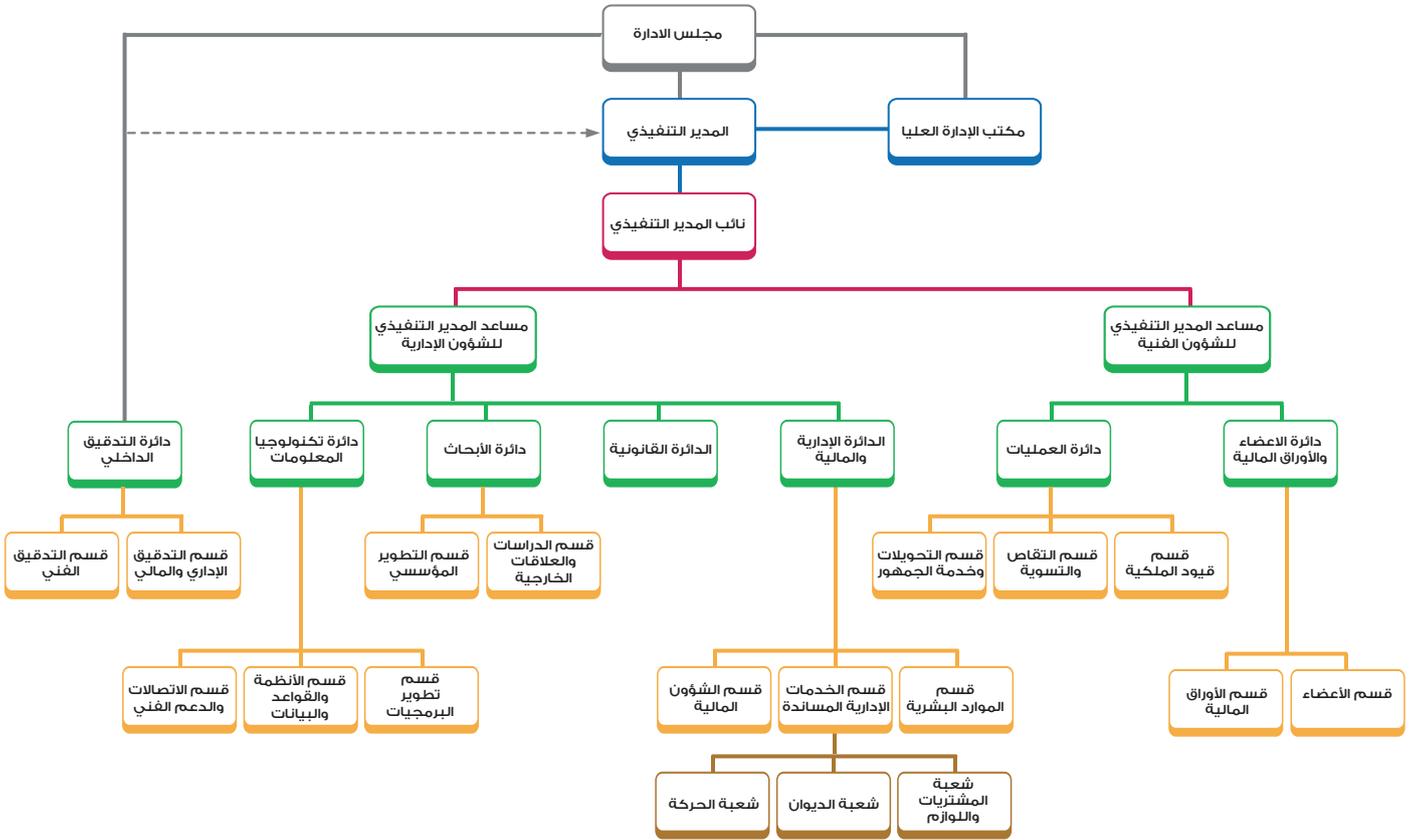
⁽⁴⁾ قرر مجلس إدارة مركز إيداع الأوراق المالية في جلسته المنعقدة بتاريخ 2021/06/20 تكليف السيد جمال الجلاب بمهام وظيفة المدير التنفيذي بالإضافة لوظيفته، وذلك لإدارة شؤون المركز خلال فترة شغور منصب المدير التنفيذي للمركز.

• المدير التنفيذي:

يتولى المدير التنفيذي للمركز جميع الشؤون الإدارية والمالية والفنية بما في ذلك متابعة تنفيذ أحكام القانون والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، وتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة، ومتابعة حسن سير الأعمال في المركز وحسن أداء موظفيه وجهازه الإداري، وممارسة جميع الصلاحيات والقيام بالأعمال الأخرى التي يعهد مجلس الإدارة بها إليه.

يقوم المركز بتنفيذ مهامه من خلال دوائره وأقسامه المختلفة اعتماداً على نهج من المؤسسة والشفافية وتطبيق المعايير الدولية وأفضل الممارسات، حيث يتألف المركز من سبع دوائر، وفيما يلي رسماً توضيحياً لهيكل التنظيمي للمركز:

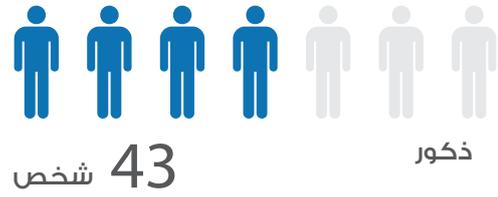
الهيكل التنظيمي



الموارد البشرية

يمتاز مركز إيداع الأوراق المالية باهتمامه المتواصل في مجال تنمية موارده البشرية وتطويرها والارتقاء بأدائها، وفيما يلي رسوماً توضيحية تبين تركيبة الموارد البشرية حيث بلغ عدد موظفي المركز (73) موظفاً كما في 2021/12/31.

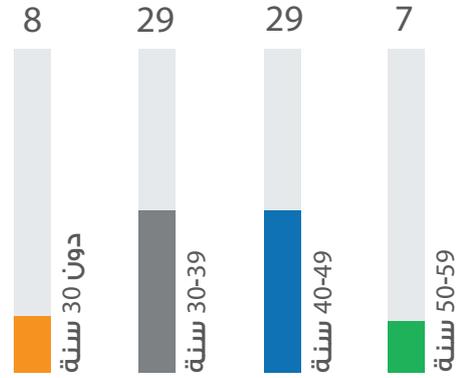
عدد الموظفين حسب الجنس



عدد الموظفين حسب المؤهل العلمي

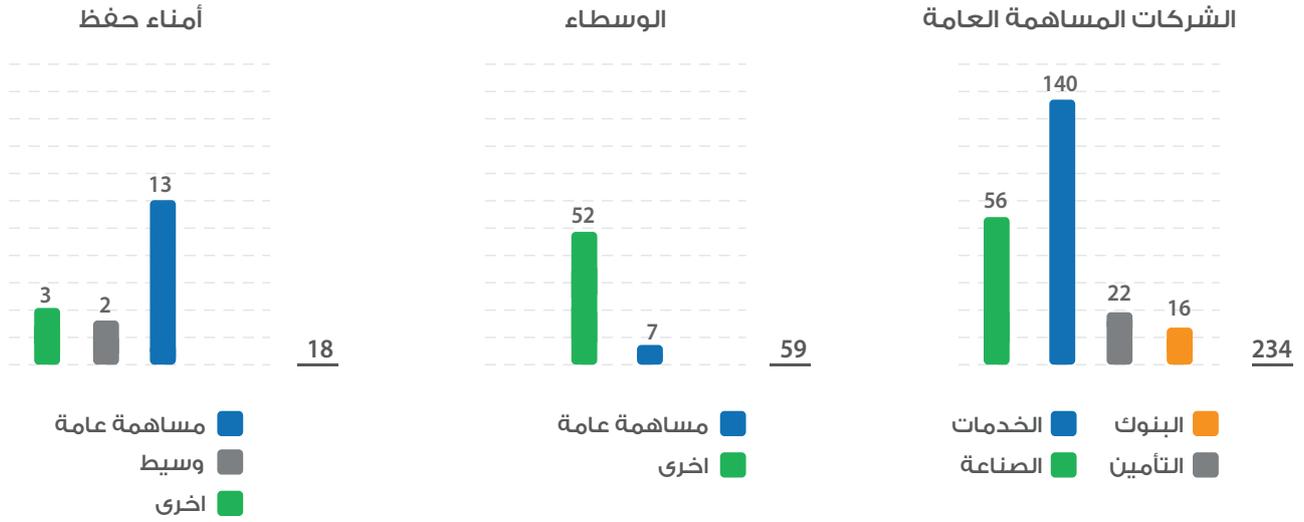


عدد الموظفين حسب الفئة العمرية



أعضاء المركز

رسم يبين أعضاء الهيئة العامة للمركز كما في 2021/12/31



عضوية المركز في المنظمات الإقليمية والدولية



مؤسسة الترميز العالمية

(Association of National Numbering Agencies - ANNA)



اتحاد مراكز الإيداع في إفريقيا والشرق الأوسط

(Africa & Middle East Depositories Association - AMEDA)



اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية

(Federation of Euro-Asian Stock Exchanges - FEAS)

موقع المركز الإلكتروني (www.sdc.com.jo)

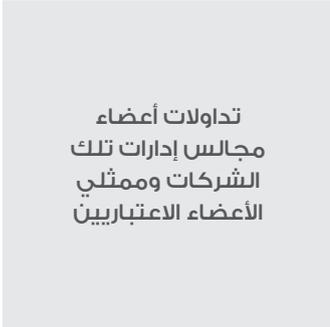
في إطار سعي المركز الدائم في تعزيز نهج الشفافية والافصاح، يقوم المركز بنشر كافة المعلومات التي تهم جمهور المستثمرين على موقعه الإلكتروني ومنها:



المساهمين
الذين يملكون نسبة
مؤثرة من رأس مالها



ملكيات أعضاء
مجالس إدارة الشركات
المساهمة العامة



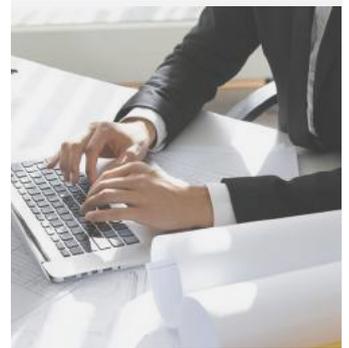
تداولات أعضاء
مجالس إدارات تلك
الشركات وممثلي
الأعضاء الاعتباريين



خدمة محفظتك
الإلكترونية
وغيرها من
الخدمات الإلكترونية



أسماء أعضاء
مجالس إدارة الشركات
المساهمة العامة
وممثليين هذه الشركات



إجراءات الشركات



النسب والمؤشرات المالية



انجازات المركز خلال عام 2021

• اجتماع الهيئة العامة عن بعد

عقد اجتماع الهيئة العامة لمركز ايداع الاوراق المالية الثالث والعشرون بتاريخ 2021/04/15 من خلال وسائل الاتصال المرئي والمسموع الإلكتروني وعبر تقنية (ZOOM) حيث تم عقد الاجتماع عن بُعد وبهذا الأسلوب التقني المتطور تنفيذاً لأوامر الدفاع الصادرة بالخصوص من خلال اتباع جميع الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة لمجابهة فيروس كورونا المستجد، بما فيها منع التجمعات واللقاءات العامة والتي قد يترتب عليها زيادة انتشار الفيروس وتعريض صحة المواطنين وأرواحهم للخطر.

• تطوير وتهيئة أنظمة الربط الالكترونية للعمل عن بعد في ظل جائحة كورونا

في ضوء سعي المركز للتصدي لجائحة كورونا جنباً الى جنب مع مؤسسات القطاع المدني والحكومي على حد سواء، وامثالاً لأوامر الدفاع عمل المركز على تجهيز وتوفير جميع المتطلبات الفنية والتقنية والاجهزة اللازمة لضمان عمل موظفيه عن بُعد ومن خلال استخدام تقنية (IPsec VPN) مما اتاح للموظف امكانية استخدام أنظمة المركز الالكترونية وتسيير اعمال المركز بكل سهولة ويسر وباستخدام اقصى معايير الرقابة والامن، وذلك للحفاظ على امن وسلامة المعلومات والبيانات.

ويهدف توفير بيئة عمل مستقرة و آمنة لأعضاء مركز إيداع الأوراق المالية، وحرصاً على ضمان استمرارية العمل في ظل التفشي الوبائي لفايروس كورونا واتخاذ الاجراءات الوقائية والاحترازية للعمل في الحالات الاستثنائية والطارئة، تم السماح للشركات أعضاء المركز بالعمل عن بُعد باستخدام خاصية (VPN) ضمن المعايير المتبعة للحفاظ على امن وسلامة المعلومات والبيانات.

• تطوير نظام إدارة الأرشفة والمستندات

أنهى المركز مشروع تطوير نظام ادارة الارشفة والمستندات باعتماد تطبيقات متخصصة بإدارة وأرشفة الوثائق وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، حيث يهدف النظام إلى التحول من البيئة الورقية الى البيئة الالكترونية في مجال ادارة وتتبع سير المراسلات الواردة والصادرة والمعاملات الداخلية بالإضافة لإدارة التعاميم، مما يعمل على اختصار الوقت والجهد والكلفة والسرعة بإتمام المعاملات وسهولة استرجاعها، حيث قام المركز بالانتهاء من تهيئة النظام ونقل كافة السجلات الورقية الى البيئة الكترونية كما عمل على تدريب المشرفين على استخدامه، وتم اعتماده لدى قسم الديوان لأرشفة جميع معاملات الصادر والوارد للمركز.

• الربط مع البنك المركزي عبر شبكة VPN

لغايات ربط نظام التسويات الإجمالي الفوري (RTGS) على شبكة البنوك المغلقة (Virtual Private Network -VPN) كحل بديل لشبكة سويغت، قام البنك المركزي باعتماد (Straight Through Processing –STP Adapter) لينتم من خلاله استقبال وارسال رسائل التحويلات ما بين البنوك عبر شبكة (VPN)، ولغايات رفع مستويات الامن والحماية عمل المركز على شراء (STP Adapter) المزود من شركة (CMA) - حيث تمم المركز المرحلة الاولى من الربط مع نظام (RTGS) عبر شبكة (VPN) بالتعاون مع البنك المركزي الاردني من خلال الانتهاء من تطوير برمجيات خاصة تقوم بالتعامل مع STP-Adapter

• تطوير وتحديث نظام المركز الإلكتروني

عمل المركز على تطوير نظام المركز الإلكتروني® (SCORPIO) لمواكبة التطورات الحديثة والمتجددة في مجال أعمال المركز ومتطلبات سوق راس المال الاردني مما ساهم إيجاباً بتوفير الوقت والجهد المبذولين لإتمام الأعمال والتعامل مع تطبيقات النظام بسهولة، فقد تم تطوير وتحديث مجموعة من الآليات والأنظمة الفرعية وقد كان أهمها:

1. تطوير آلية في نظام المصدرين ضمن نظام المركز الإلكتروني لتمكين الشركات المساهمة العامة من تحميل قيود الملكية التي تمت على مساهميههم.
2. استحداث آلية لتحديث بيانات المستثمر الطبيعي الاردني وذلك بالربط المباشر مع الاحوال المدنية من خلال تقنية (WEB Services).

• نظام تداول شركة بورصة عمان الجديد (Optiq)

في اطار التعاون مع شركة بورصة عمان، شارك المركز في اجراء عمليات الفحص اللازمة لنظام تداول البورصة الجديد (Optiq)، حيث قام المركز بتطوير وبناء نظام التحكم المركزي والذي يربط نظام المركز الإلكتروني® (SCORPIO) ونظام التداول الجديد والذي انطلق بتاريخ 2021/03/27 والذي يهدف إلى الحد من مخاطر التداول في البورصة.

التدريب

حضر عدد من الموظفين دورات تدريبية تتعلق بتأهيل وتطوير شاغلي وظيفة مدير، ورسم السياسات وصنع القرار، وإدارة الجودة الشاملة، ومهارات تخطيط وتنظيم العمل، وتقييم الأثر.

العلاقات الدولية

في ظل انتشار جائحة كورونا واعتماد المؤسسات الرسمية العالمية تطبيقات الاتصال المرئي لغايات عقد الاجتماعات عن بعد للحد من انتشار الفيروس، حضر المركز عدة اجتماعات عبر وسائل الاتصال المرئي الإلكتروني ZOOM والذي يتيح للمشاركين المناقشة والاستفسار والتصويت على كافة الأمور الواردة في جدول الاجتماعات.

ومن ضمن هذه الاجتماعات مؤسسة الترميز العالمية (ANNA) واتحاد البورصات الاوروبية الاسيوية (FEAS) واتحاد مراكز الإيداع في إفريقيا والشرق الأوسط (AMEDA) واللجنة التي تم تشكيلها لمناقشة الأمور المتعلقة بالاتحاد وتتكون هذه اللجنة من رئيس اتحاد (AMEDA) ونائبه ومركز ايداع الاردن ومركز ايداع موريشيوس ومركز ايداع نيجيريا.

استمر المركز خلال العام الماضي بأداء المهام الموكلة إليه بموجب قانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، كما استمر بتقديم وتطوير الخدمات المقدمة لأعضائه بشكل خاص، ولقطاع المستثمرين والمهتمين في سوق رأس المال الأردني بشكل عام، وفيما يلي استعراض لأداء المركز خلال العام 2021.

• تسجيل الأوراق المالية

يجري تسجيل الأوراق المالية لدى مركز إيداع الأوراق المالية استناداً لأحكام قانون الأوراق المالية وتعليمات تسجيل وإيداع الأوراق المالية وتسويتها لسنة 2017.

عمل المركز خلال العام 2021 على تسجيل وإطفاء عدد من السندات الحكومية وأسناد قرض الشركات والصكوك.

جدول يبين السندات الحكومية وأسناد قرض الشركات والصكوك المسجلة والمطفأة لدى المركز خلال العام 2021

السندات الحكومية وأسناد قرض الشركات والصكوك المطفأة		السندات الحكومية وأسناد قرض الشركات والصكوك المسجلة		اسم المصدر
القيمة الاجمالية (مليون دينار أردني)	عدد الاصدارات	القيمة الاجمالية (مليون دينار أردني)	عدد الاصدارات	
3846	40	5525	60	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
2.3	1	5.28	1	التسهيلات التجارية الأردنية
199	22	202	24	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري
3	1	3	1	بندار للتجارة والاستثمار
150	2	225	1	شركة الكهرباء الوطنية
20	1	-	-	سلطة المياه الأردنية
6.8	1	-	-	الأردنية للصكوك الاسلامية لتمويل المشاريع الحكومية ذات الغرض الخاص

بالإضافة إلى قيام المركز بإجراء التغييرات اللازمة على الأوراق المالية المسجلة لديه، وتحديث سجلات المساهمين نتيجة لإجراءات الشركات المختلفة.

حيث عمل المركز على تسجيل أسهم الزيادة لـ (13) شركات مساهمة عامة بما مجموعه تقريباً (91) مليون سهم، وتم تخفيض رؤوس أموال (10) شركة مساهمة عامة بمقدار (52) مليون سهم تقريباً كما قامت (4) شركات منها (3) شركات مساهمة عامة وشركة واحدة مساهمة خاصة محدودة بالاندماج، حيث أن زيادة رأس المال للشركات المساهمة العامة (الدامجة) تمت بمقدار (880) الف سهم تقريباً.

جدول يبين الشركات التي زادت رأس مالها خلال العام 2021

آلية الزيادة	اسم الشركة	مقدار الزيادة	رأس المال قبل الزيادة	رأس المال بعد الزيادة
الرسمة	الكهرباء الأردنية	2,152,004	86,080,154	88,232,158
	كهرباء محافظة إربد	2,000,000	8,000,000	10,000,000
	الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري	5,000,000	5,000,000	10,000,000
	توزيع الكهرباء	2,000,000	10,000,000	12,000,000
	البتراء للتعليم	4,000,000	16,000,000	20,000,000
	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية	3,000,000	12,000,000	15,000,000
	سنيورة للصناعات الغذائية	1,000,000	27,000,000	28,000,000
	الصفوة للتأمين	1,600,000	5,000,000	6,600,000
	الحمة المعدنية الأردنية	442,228	1,557,772	2,000,000
	عالية الخطوط الجوية الملكية الاردنية (الملكية الأردنية)	50,000,000	274,610,470	324,610,470
اكتتاب خاص	دار الدواء للتنمية والاستثمار	10,000,000	25,000,000	35,000,000
	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة	6,020,000	11,218,309	17,238,309
	العرب للتأمين على الحياة والحوادث	4,000,000	8,000,000	12,000,000
	المجموع	91,214,232	486,466,705	580,680,937

جدول يبين الشركات التي خفضت رأس مالها خلال العام 2021

آلية التخفيض	اسم الشركة	مقدار التخفيض	رأس المال قبل التخفيض	رأس المال بعد التخفيض
فائض عن حاجة الشركة وتوزيع مبلغ التخفيض على مساهمي الشركة	عمد للاستثمار والتنمية العقارية	1,693,594	7,693,594	6,000,000
	أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	2,000,000	4,748,695	2,748,695
إطفاء جزء من خسائر الشركة	الاتحاد للاستثمارات المالية	10,000,000	50,000,000	40,000,000
	الإنماء العربية للتجارة والاستثمارات العالمية	4,000,000	7,000,000	3,000,000
	دار الأمان للتمويل الاسلامي	4,000,000	20,000,000	16,000,000
إطفاء الخسائر المتراكمة ورصيد خصم الإصدار	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية	700,000	1,200,000	500,000
	الجنوب للإلكترونيات	9,038,037	11,158,447	2,120,410
إطفاء خسائر الشركة	سبأ لسكب المعادن	625,000	1,250,000	625,000
	عمد للاستثمار والتنمية العقارية	306,406	8,000,000	7,693,594
	أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري	5,251,305	10,000,000	4,748,695
إطفاء خسائر الشركة وإطفاء احتياطي علاوة الإصدار	الموارد الصناعية الأردنية	10,339,351	16,625,000	6,285,649
	الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة	4,000,000	7,000,000	3,000,000
إطفاء جزء من الخسائر المدورة	المجموع	51,953,693	144,675,736	92,722,043

وفيما يخص عمليات الاندماج، فقد قامت (4) شركات منها (3) شركات مساهمة عامة و(1) شركة مساهمة خاصة بالاندماج من خلال عمليتين، والرسم التالي يبين الشركات التي قامت بعملية الاندماج خلال العام 2021.

الشركة الدامجة

1. الشرق العربي للتأمين (شركة مساهمة عامة)
2. العربية الدولية للفنادق (شركة مساهمة عامة)

الشركة المندمجة

1. العرب للتأمين على الحياة والحوادث (شركة مساهمة عامة)
2. الشواطئ للفنادق والمنتجات السياحية (شركة مساهمة خاصة محدودة)

الشركات
التي قامت
بعملية الاندماج
خلال العام
2021

الجدول أدناه يبين بيانات الزيادة للشركات الدامجة حيث أن آلية الزيادة تمت من خلال الرسملة.

جدول يبين بيانات زيادة رأس المال للشركات المساهمة العامة (الدامجة) خلال العام 2021

التسلسل	اسم الشركة	مقدار الزيادة	رأس المال قبل الزيادة	رأس المال بعد الزيادة
1	الشرق العربي للتأمين	151,181	25,287,071	25,438,252
2	العربية الدولية للفنادق	728,881	32,000,000	32,728,881
	المجموع	880,062	57,287,071	58,167,133

إن العضوية في المركز إلزامية للشركات المساهمة العامة والوسطاء وأمناء الحفظ، وقد قام المركز بقبول عضوية (2) شركة مساهمة عامة خلال العام 2021 كما تم شطب سجل (2) شركة مساهمة عامة وبذلك يصبح عدد أعضاء المركز من الشركات المساهمة العامة كما في 2021/12/31 (234) شركة.

في حين تم قبول عضوية (1) شركة وساطة وإنهاء عضوية (1) شركة وساطة ليصبح عدد شركات الوساطة (59) شركة وساطة، بينما لم يطرأ أي تغيير على عدد أمناء الحفظ وبذلك يكون مجموع أعضاء الهيئة العامة للمركز (289) عضواً من الشركات المساهمة العامة والوسطاء وأمناء الحفظ.

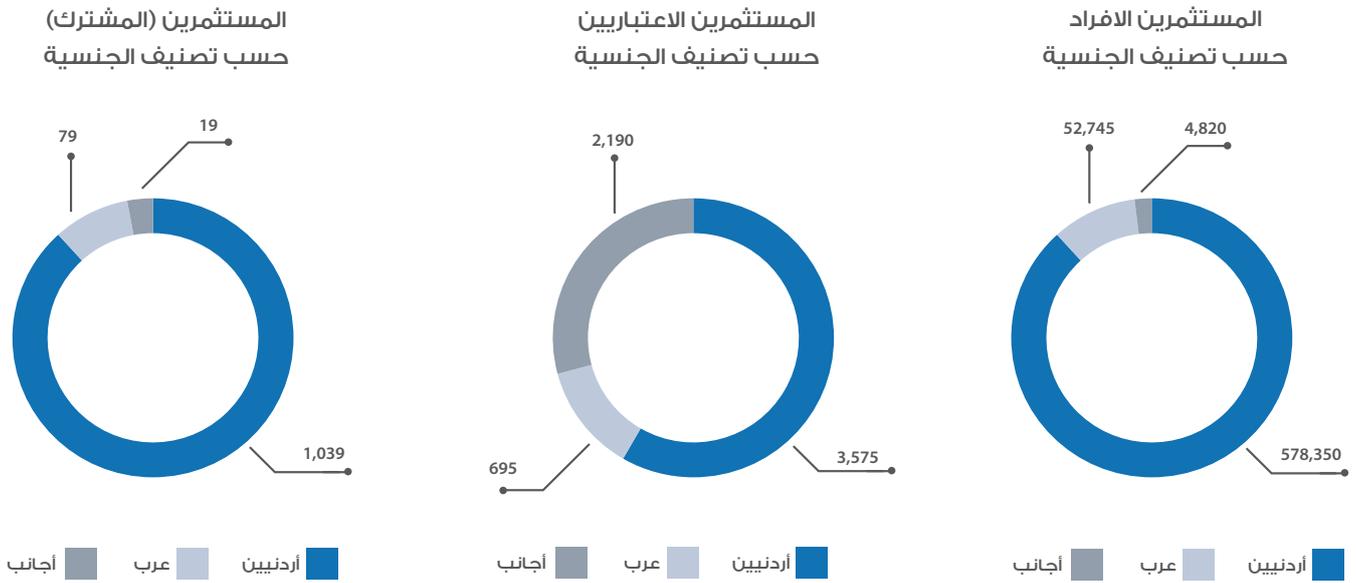
جدول يبين أسماء الأعضاء التي انتهت عضويتهم لدى المركز خلال العام 2021

التسلسل	نوع العضو	اسم العضو	سبب انتهاء العضوية لدى المركز
1	شركة مساهمة عامة	أمان للأوراق المالية	تصفية اجبارية
2	شركة مساهمة عامة	العرب للتأمين على الحياة والحوادث	اندماجها مع شركة الشرق العربي للتأمين
3	شركة وساطة	الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية	انتهاء عضويتها لدى بورصة عمان

• تعريف المستثمرين وفتح الحسابات

قام المركز خلال عام 2021 بتعريف ما مجموعه (12,286) مستثمراً، ليصبح إجمالي عدد المستثمرين الذين تم تعريفهم على قاعدة بيانات المركز ما مجموعه (643,512) مستثمراً منهم (582,964) اردني و(53,519) عربي و(7,029) اجنبي كما هو في 2021/12/31.

رسم يبين عدد المستثمرين المعرفين على قاعدة بيانات المركز حسب تصنيف الجنسية كما في نهاية عام 2021



• إيداع الأوراق المالية

بلغ عدد سجلات الأوراق المالية المودعة لدى المركز كما في 2021/12/31 (303) سجلاً منهم (234) للاسهام و (66) للسندات و(3) للصكوك الاسلامية.

جدول يبين ملكية الأوراق المالية المسجلة

البيان	المودع	غير المودع	نسبة المودع	المجموع
عدد المالكين	549,406	76,562	87.77	625,968
عدد الاوراق المالية	7,446,878,049	38,158,923	99.49	7,485,036,972
القيمة الاجمالية	17,850,694,321.29	117,330,926.85	99.35	17,968,025,248.14

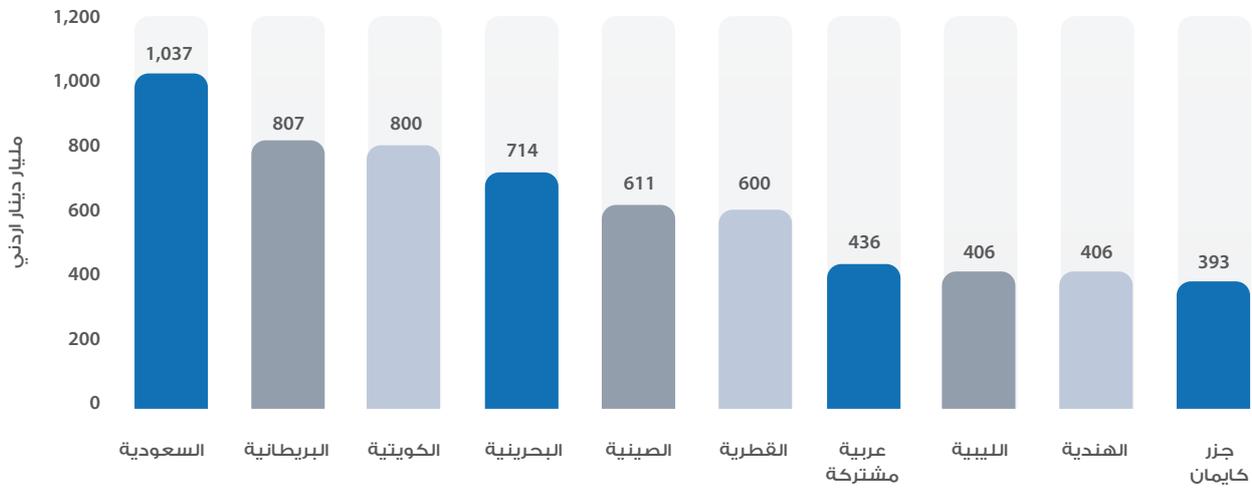
جدول يبين تحليل الملكية المودعة

نوع المستثمر	تصنيف المستثمر	الملكيات		المستثمرين		الأوراق المالية		القيمة الاجمالية	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	دينار أردني	%
شخص طبيعي	ذكر	314,054	57.162	149,401	54.913	2,227,281,165	29.909	3,313,060,492.17	18.560
	انثى	230,347	41.927	120,867	44.425	589,943,055	7.922	1,090,178,487.16	6.107
المجموع		544,401	99.089	270,268	99.338	2,817,224,220	37.831	4,403,238,979.33	24.667
شخص اعتباري	شركات	3,888	0.708	1,381	0.508	3,769,133,009	50.614	10,154,144,738.88	56.884
	صناديق	424	0.077	90	0.033	49,475,799	0.664	120,444,610.70	0.675
	مؤسسات	226	0.041	37	0.014	628,996,438	8.446	2,119,616,988.40	11.874
	حكومات	73	0.013	12	0.004	134,999,998	1.813	837,144,693.81	4.690
	جمعيات	156	0.028	76	0.028	37,565,809	0.504	175,658,726.22	0.984
	بلديات	31	0.006	29	0.011	7,029,453	0.094	30,540,103.62	0.171
	وقف	12	0.002	6	0.002	820,747	0.011	3,595,762.21	0.020
	هيئات	11	0.002	4	0.001	526,331	0.007	1,467,317.28	0.008
	طوائف دينيه	9	0.002	4	0.001	848,658	0.011	4,127,641.21	0.023
	المجموع		4,830	0.879	1,639	0.602	4,629,396,242	62.166	13,446,740,582.33
مستثمر مشترك	مشترك	175	0.032	162	0.060	257,587	0.003	714,759.63	0.004
المجموع الكلي		549,406	100	272,069	100	7,446,878,049	100	17,850,694,321.29	100

الملكية لأعلى عشر جنسيات

بلغ عدد الأوراق المالية المسجلة لدى مركز إيداع الأوراق المالية في نهاية العام 2021 (7.5) مليار ورقة مالية وبقيمة إجمالية ما يقارب (17) مليار دينار أردني، سجلت الملكية لأعلى عشر جنسيات دون الجنسية الأردنية ما يقارب (1.7) مليار سهم منها وبقيمة إجمالية ما يقارب (6.2) مليار دينار أردني، احتل الأردنيين المرتبة الأولى بملكية تبلغ (5) مليار ورقة مالية وبقيمة إجمالية تقارب (9) مليار دينار أردني، مبينين أدناه ترتيب جنسيات غير الأردنية حسب أعلى ملكية من حيث القيمة الإجمالية.

رسم يبين الملكية لأعلى عشر جنسيات غير أردنية من حيث القيمة الاجمالية كما في نهاية العام 2021



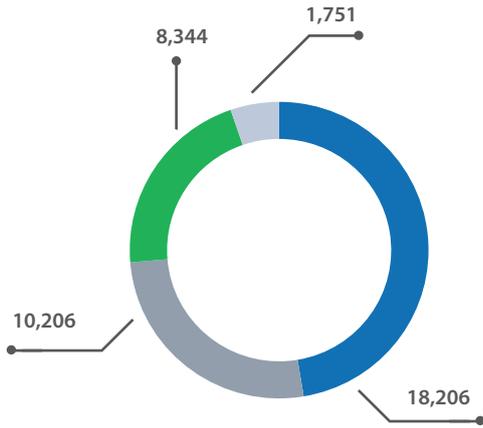
• الاستعلام عن أرصدة الملكية

قام المركز خلال العام 2021 بإصدار (3,529) إشعارات ملكية بالأوراق المالية تبين ملكية المستثمر من الأوراق المالية في مختلف الحسابات، إضافة إلى إصدار (283) كشف حساب يبين مختلف الشركات التي تمت على حساب مستثمر معين لفترة معينة.

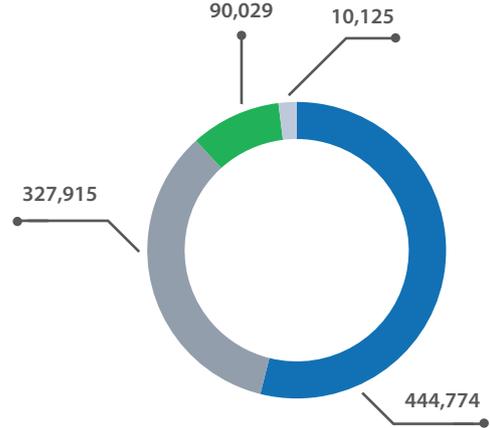
• التقاص والتسوية

يقوم المركز بإجراء التقاص والتسوية لعقود التداول المنفذة في البورصة على أساس التسليم مقابل الدفع، بحيث لا يتم تسليم الورقة المالية المباعة إلا بعد سداد ثمنها وقد بلغ عدد عقود التداول الإلكترونية التي تم إخضاعها لعمليات التقاص والتسوية الإلكترونية خلال العام 2021 (872,175) عقداً تم بموجبها تحويل (1.7) مليار سهم تقريباً بقيمة إجمالية بلغت (2) مليار دينار أردني، كما بلغت المبالغ المقبوضة والمدفوعة من خلال حساب التسوية الخاص بالمركز لدى البنك المركزي الأردني (417) مليون دينار أردني تقريباً. ويتم إجراء التسويات المالية بين الوسطاء وأمناء الحفظ من خلال المركز وبموجب تحويلات مالية من حسابات الوسطاء وأمناء الحفظ إلى حساب التسوية الخاص بالمركز لدى بنك التسوية، وبعد ذلك يعمل المركز على تحويل هذه المبالغ إلى الوسطاء وأمناء الحفظ المستحقين لها، حيث تم اعتماد البنك المركزي الأردني بنكاً للتسوية، وانضم المركز لجمعية الاتصالات المالية العالمية (SWIFT) وبذلك أصبح المركز عضو مباشر في نظام التسويات الاجمالية الفورية -الأردن RTGS-JO.

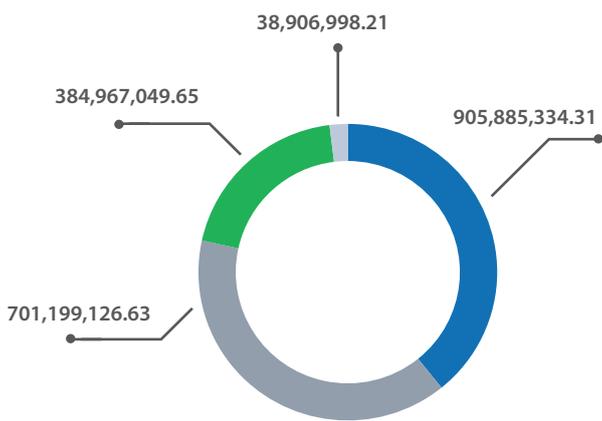
رسم بياني التداول الالكتروني مصنع قطاعياً لعام 2021

عدد المتعاملين بعقود التداول لعام 2021
مصنفين قطاعياً

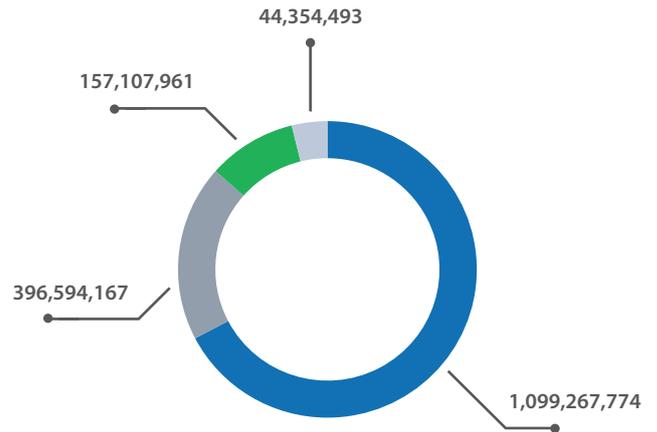
بنوك تأمين خدمات صناعة

عدد عقود التداول المنفذة لعام 2021
مصنفين قطاعياً

بنوك تأمين خدمات صناعة

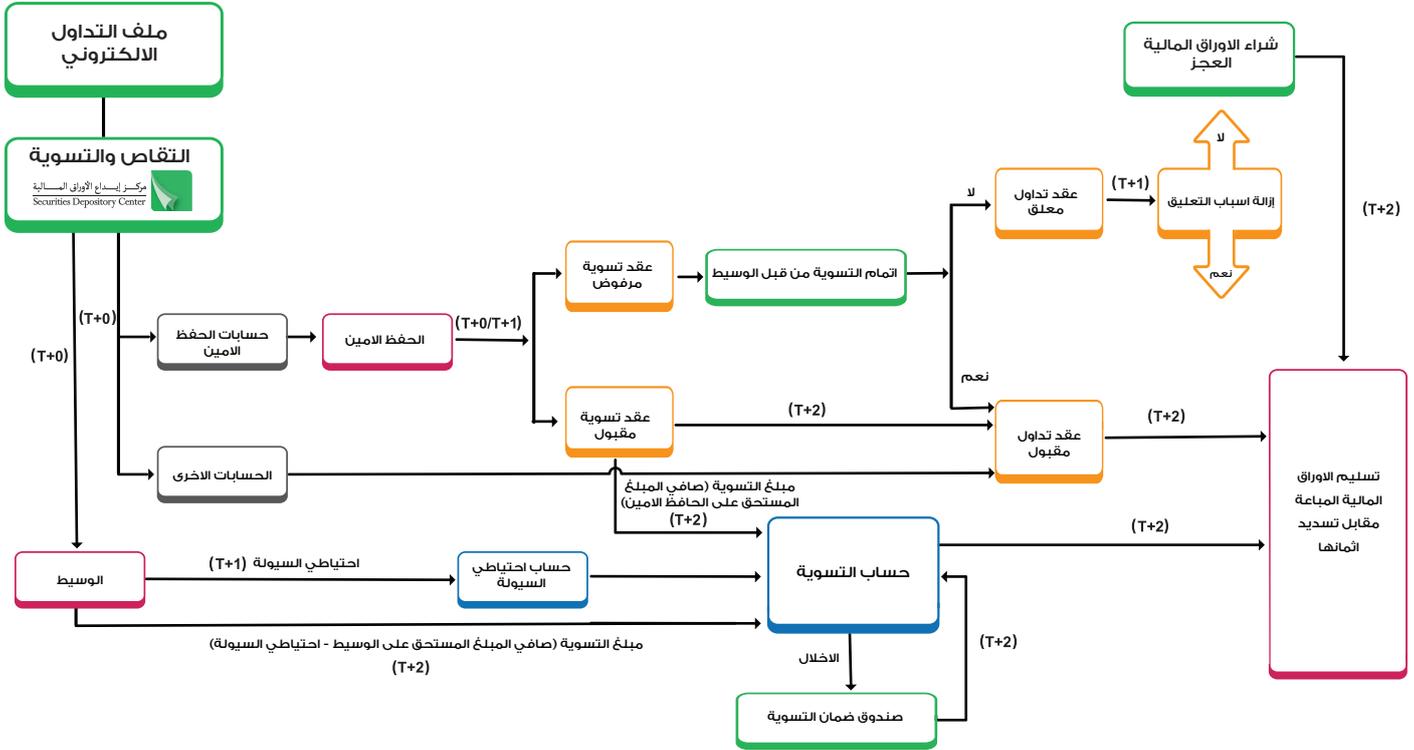
القيمة الاجمالية للاوراق المالية المتداولة
لعام 2021 مصنفين قطاعياً

بنوك تأمين خدمات صناعة

عدد الاوراق المالية المتداولة لعام 2021
مصنفين قطاعياً

بنوك تأمين خدمات صناعة

التسليم مقابل الدفع



جدول يبين مقبوضات ومدفوعات بنك التسوية خلال عام 2021

البيان	2021
مقبوضات بنك التسوية	416,786,459.14
1 احتياطي سيولة (T+1)	178,300,411.28
2 مبلغ التسوية (T+2)	238,486,047.86
مدفوعات بنك التسوية	416,786,459.14
1 مدفوعات التسوية (T+2)	415,974,368.50
2 قيمة العقود المعقدة (T+4)	812,090.64

• صندوق ضمان التسوية

انشئ صندوق ضمان التسوية بموجب المادة (88) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، لتحقيق الأهداف التالية:

1. تغطية العجز النقدي لدى عضو الصندوق المشتري للأوراق المالية.
2. تغطية العجز في رصيد الأوراق المالية الذي يظهر لدى عضو الصندوق البائع نتيجة تداول الأوراق المالية في البورصة.

تقسم مساهمات أعضاء الصندوق من الوسطاء الماليين البالغ عددهم (59) وسيط إلى مساهمات نقدية وكفالات بنكية، وتحتسب وفق معادلات محددة في النظام الداخلي للصندوق ويعاد احتسابها دورياً.

جدول يبين موجودات صندوق ضمان التسوية المقدمة من الوسطاء الماليين كما في 2021/12/31

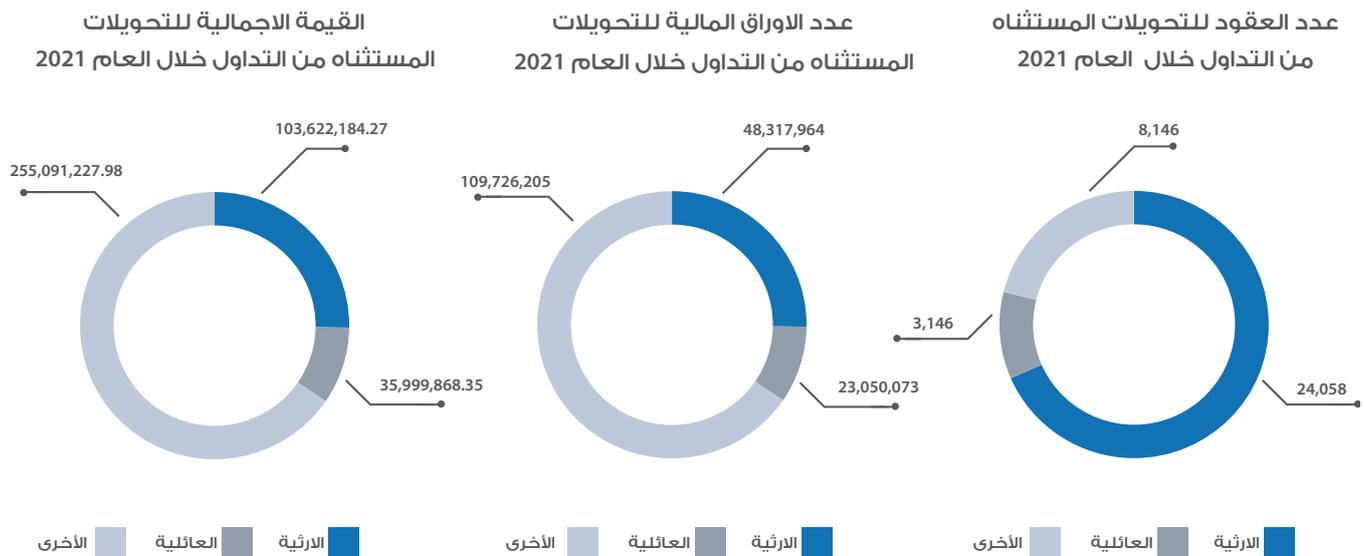
5,557,000.00	مجموع الكفالات البنكية
2,385,000.00	مجموع المساهمات النقدية
7,942,000.00	مجموع الضمانات

كما قام أمناء الحفظ من البنوك المرخصة لمزاولة أعمال الحفظ الأمين بتقديم خطابات تعهد خطية غير محددة القيمة والمدة بعدد (14) خطاب وكفالات بنكية بقيمة (300,000) دينار مقدمة من أمناء الحفظ من غير البنوك.

• العمليات المستثناة من التداول من خلال السوق

واصل المركز إتمام معاملات التحويل الارثي وذلك من خلال نقل ملكية الأوراق المالية المسجلة باسم المورث إلى حساب الورثة الشرعيين، كما يقوم المركز بإجراء التحويل العائلي على ملكية الأوراق المالية المسجلة لديه ما بين الأصول والفروع وما بين الإخوة والأشقاء وما بين الأزواج وغيرها من التحويلات المستثناة من التداول من خلال السوق، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية غير المتداولة والتحويلات الأخرى.

رسم يبين العمليات المستثناة التي تمها المركز خلال العام 2021



• قيود الملكية

يعتبر المركز الجهة المخولة بتنفيذ عمليات قيود الملكية وهي حجز وفك الحجز بناء على القرارات الصادرة عن الجهات الرسمية المختصة وعمليات الرهن وفك الرهن بناء على طلبات الرهن المقدمة إليه من الراهن والمرتهن بالإضافة إلى خدمة التجميد التي يوفرها المركز للمستثمرين الراغبين بتجميد ملكيتهم من الأوراق المالية في السجل المركزي لدى المركز بحيث يتم منع أي عضو من أعضاء المركز من إجراء أي تصرف عليها.

جدول يبين قيود الملكية المنفذة على الأوراق المالية المودعة خلال العام 2021

2021	البيان	نوع الحركة
61	عدد العمليات	رهن
53,318,650	عدد الأوراق المالية	
555	عدد العمليات	رفع رهن
19,390,355	عدد الأوراق المالية	
5,450	عدد العمليات	حجز
283,345,644	عدد الأوراق المالية	
5,353	عدد العمليات	رفع حجز
212,671,263	عدد الأوراق المالية	
13	عدد العمليات	التجميد
5,464,479	عدد الأوراق المالية	
17	عدد العمليات	رفع التجميد
2,886,618	عدد الأوراق المالية	

• خدمة توزيع الأرباح النقدية

في سبيل الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين بالأوراق المالية الأردنية سيقوم المركز بتوزيع الأرباح النقدية المقررة من قبل الشركات المساهمة العامة للمساهمين وفق أفضل الممارسات العالمية، حيث ستمكن هذه الخدمة المستثمرين من استلام أرباحهم مباشرة من خلال المركز، كبديل عن مراجعة المصددين لاستلام هذه الأرباح، وبكل سهولة ويسر، مما سيساعد في الحد من عملية التأخر في تسليم الأرباح وتقليل الجهد والكلف المالية على المستثمر، الأمر الذي سيساهم في زيادة السيولة لديهم وبالتالي تنشيط السوق المالي.

• تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بالمركز

من واقع إيمان المركز بأهمية دعمه وترسيخ مبدأ الشفافية والافصاح في سوق رأس المال الأردني، وضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية دائماً لتأمين احتياجات وتطلعات المتعاملين بالأوراق المالية والباحثين بهذا المجال، ومن واقع حرصه على تحقق التواصل الفعال مع جميع الاطراف، سيعمل المركز على تحسين أداء وكفاءة موقعه الإلكتروني من خلال اعتماد تصميم جديد للموقع الإلكتروني يتوافق مع المعايير الفنية الدولية الخاصة بالمواقع الإلكترونية والتي تمكن المتصفح من الاطلاع على البيانات والمعلومات التي ينشرها بكل سهولة ويسر، وذلك من خلال كافة الوسائل المستخدمة سواء كانت أجهزة حاسوبية أو لوحية أو هواتف ذكية وبأسلوب عرض حديث وعصري.

• تسوية الصفقات على أساس التسليم مقابل الدفع (DvP)

سيعمل المركز على تطوير آلية تنفيذ التسويات المالية الخاصة بالصفقات واتمامها من خلال المركز مباشرة وعلى أساس التسليم مقابل الدفع (DvP) لضمان حقوق جميع الاطراف، حيث ان الوضع القائم حالياً يتمثل بتسوية ائمان الاوراق المالية المنفذة من خلال الصفقات بين الوسطاء الماليين انفسهم ودون تدخل المركز، ويقتصر دور المركز حالياً على نقل ملكية الاوراق المالية لها في يوم التسوية (T+2).

• تطوير وتحديث خطة شاملة لاستدامة العمل (Business Continuity and Disaster Recovery Plan)

استكمالاً لإجراءات المركز المتخذة في مجال إدارة المخاطر فإن المركز سيقوم بتطوير وتحديث خطة طوارئ شاملة تضمن استمرارية أعمال المركز في كافة الظروف وفق المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وتشمل الخطة تحليل المخاطر والمشاكل المحتملة لغايات وضع استراتيجية الوقاية من المخاطر والكوارث والتعامل معها في حال وقوعها.

• تطوير واستحداث خدمات جديدة

حيث يسعى المركز الى تقديم باقية من الخدمات وفق المعايير الدولية وافضل الممارسات وذلك من خلال تطبيق آلية اقراض واقترض الاوراق المالية والبيع على المكشوف، وانجاز مشروع إيصالات الإيداع للأوراق المالية بالتعاون مع هيئة الاوراق المالية وشركة بورصة عمان.

• توسيع قاعدة المشتركين بخدمة الحجز الإلكتروني

حيث قام المركز بتزويد دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بنظام الحجز الإلكتروني، يسعى المركز لنشر هذه الخدمة من خلال تزويدها لجهات حاجزة جديدة.

تطوير البنية التحتية لأنظمة المركز الإلكترونية وأنظمة الشبكات

سيقوم المركز بتطوير بنيته التحتية لأنظمتها لتحسين الاداء وضمان ثبات واستمرارية الخدمات التي يقدمها المركز لأعضائه وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع ومنها: تحديث اليات ربط اعضاء المركز مع نظام المركز الالكتروني® (SCORPIO)، ورفع كفاءة الشبكة الكهربائية لغرف الخوادم الرئيسية وتحديث اجهزة الخوادم الرئيسية ووحدات التخزين.

كما سيقوم المركز بتطوير آلية يتم فيها تحديث بيانات أعضاء المركز بما فيهم الوسطاء الماليين من نظام المركز الالكتروني® (SCORPIO) الى أنظمة الوسطاء الداخلية (Back Office)، وذلك باستخدام تقنية (Web Services) والتي تضمن سلامة انتقال البيانات دون التدخل المباشر للعضو في هذه العملية.

تحديث وتطوير خدمات المستثمرين

حرصاً من المركز على تقديم أعلى مستوى من الخدمات لكافة المستثمرين بالأوراق المالية، ولغايات تمكين المستثمر من متابعة ملكيته من الأوراق المالية والاطلاع على المعلومات المتعلقة بحساباته من الأوراق المالية المودعة، سواء الموجودة لدى المركز أو في حساب المستثمر لدى الوسيط أو الحافظ الامين، والحصول على كشوف و/أو وثائق لهذه الملكيات، فقد عمل المركز على استحداث خدمة محفظتك الإلكترونية وسيعمل المركز على تطوير هذه الخدمة وتسهيل اجراءات الحصول عليها لتصبح الكترونية بالكامل، كما سيتم توفير هذه الخدمة من خلال تطبيق على الهواتف النقالة لتسهيل عملية المتابعة.

في ضوء سعي المركز الدائم لتطوير خدماته الإلكترونية ولاحقاً لإطلاقه خدمة الرسائل النصية (SMS) عبر الهواتف المحمولة الخاصة بالمستثمرين، والتي تمكن المستثمرين من متابعة عمليات التداول المتممة على حساباتهم من بيع و/أو شراء للأوراق المالية المنفذة في بورصة عمان، سيعمل المركز على تطوير هذه الخدمة وتوسيع قاعدتها بهدف تمكين المستثمرين من متابعة كافة الحركات التي تتم على ملكياتهم من الاوراق المالية من تحويلات مستثناه وإجراءات الشركات وقيود الملكية وغيرها.

كما سيعمل المركز على تحديث بيانات المستثمرين من خلال تشجيع المستثمرين على تحديث بياناتهم وبالتعاون مع اعضاء المركز من الوسطاء الماليين وامناء الحفظ بهدف الوصول الى قاعدة بيانات محدثة.

فهرس

الصفحة	الموضوع
32 - 30	تقرير مدقق الحسابات المستقل
33	قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021
34	قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
35	قائمة التغيرات في الاحتياطات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
36	قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021
54 - 37	إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

تقرير مدقق الحسابات المستقل

105180717

السادة مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمركز إيداع الأوراق المالية (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021، وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في الاحتياطات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمركز كما في 31 كانون الأول 2021، وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاصقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن المركز وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين «دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين» والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتد عليه عند إيداع رأينا.

فقرة توكيدية

- يشير إيضاح رقم (1) حول القوائم المالية إلى إعلان دولة رئيس الوزراء عن نيته إلغاء مركز إيداع الأوراق المالية مع المحافظة على إستمرارية مهامه دون المساس بحقوق المتعاملين وذلك بنقل مهام المركز إلى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، وبناء على كتاب رئاسة الوزراء الصادر بتاريخ 25 آذار 2020 فقد اوصت اللجنة الوزارية العليا لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي بالإبقاء على مركز إيداع الأوراق المالية كمؤسسة مستقلة، على أن يتم تقليص عدد أعضاء مجلس إدارة المركز من 7 أعضاء إلى 5 أعضاء وعليه فقد تم تعديل النظام الداخلي لمركز إيداع الأوراق المالية بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2020/111) بتاريخ 16 تموز 2020 بحيث يصبح ساري المفعول من تاريخ 6 آب 2020، بحيث يتولى إدارة المركز مجلس إدارة مؤلف من خمسة أشخاص.
- تم توقيع عقد بيع وتطوير موقع اربد التنموي وتم تسجيله بالدفاتر كدفعات لشراء أرض إربد التنموية بمبلغ 323,250 دينار أردني بتاريخ 30 كانون الأول 2009، إلا أن الطرف المقابل وهو شركة تطوير الشمال لم يفرغ لغاية تاريخ إعداد هذه القوائم المالية بنقل ملكية الأرض باسم مركز إيداع الأوراق المالية، وبناء على قرار مجلس إدارة المركز رقم (2019/01) في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 كانون الثاني 2019 فقد تقرر إنهاء عقد البيع والتطوير الموقع مع شركة تطوير الشمال واستعادة المركز لحقوقه المالية المترتبة على ذلك والمتمثلة بالمبلغ المدفوع كئمن لقطعة الأرض، بتاريخ 17 تموز 2019 صدر قرار مجلس الإدارة رقم (2019/36) بتأجيل البت في طلب شركة تطوير الشمال بشأن الإستمرار بعقد البيع والتطوير

لحين قيام الشركة بتقديم مسودة الملحق الخاص بذلك العقد ودراسته والنظر في الشروط والأحكام الواردة فيه تمهيداً لإتخاذ القرار المناسب وحسب الأصول، وبناءً على قرار مجلس إدارة المركز في جلسته المنعقدة بتاريخ 30 حزيران 2020 فقد تقرر الاعتذار لشركة تطوير الشمال عن توقيع ملحق البيع والتطوير وإنهاء عقد البيع والتطوير المبرم مع الشركة بشكل نهائي واسترداد ثمن قطعة الأرض، وقد تم بتاريخ 6 كانون الأول 2021 توقيع إتفاقية إقالة عقد البيع والتطوير، وقد قامت شركة تطوير الشمال بإرجاع المبلغ المستلم من مركز إيداع الأوراق المالية والبالغ 323,250 دينار أردني بتاريخ 30 كانون الثاني 2022.

- نود أن نلفت إنتباهكم إلى إيضاح رقم (9) حول القوائم المالية، فإنه من ضمن بند الممتلكات والمعدات يوجد أرض ومبنى كلفتها 1,786,777 دينار أردني تمثل حصة مركز إيداع الأوراق المالية والبالغة 25% في ملكية مبنى مشترك يضم هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية، علماً بأن المبنى والأرض المقام عليها المبنى مسجلة باسم هيئة الأوراق المالية.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المركز على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمركز.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرياً إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي يمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرياً ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المركز.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدّة من قبل الإدارة.
- الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذات صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرياً حول قدرة المركز على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا، ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف المركز عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

يحتفظ المركز بسجلات محاسبية منتظمة بصورة أصولية، تتفق من النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي مجلس الإدارة بالمصادقة عليها.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية

عزيز عبدالقادر

(إجازة رقم 867)

عمان في 2022

قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2021

2020	2021	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
7,207,550	7,395,174	3	نقد ونقد معادل
145,906	132,903	4	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
431	84	5	ذمم أطراف ذات علاقة مدينة
-	323,250	6	ذمة شركة تطوير الشمال
7,353,887	7,851,411		مجموع الموجودات المتداولة
			الموجودات غير المتداولة
2,658,177	2,658,177	7	صندوق إسكان موظفي المركز
94	45,465	8	موجودات غير ملموسة
202	32,122		دفعات على مشروع قيد التنفيذ
323,250	-	6	ذمة شركة تطوير الشمال
315,589	196,874	9	ممتلكات ومعدات
3,297,312	2,932,638		مجموع الموجودات غير المتداولة
10,651,199	10,784,049		مجموع الموجودات
			المطلوبات والإحتياطيات
			المطلوبات المتداولة
1,448,368	1,396,192	10	ذمم وأرصدة دائنة أخرى
-	29,230	5	ذمة طرف ذو علاقة دائنة
602	493		إيرادات مؤجلة
1,448,970	1,425,915		مجموع المطلوبات
			الإحتياطيات
464,405	2,081,183		الإحتياطي العام
5,756,397	4,618,774		مقابل ممتلكات ومعدات (رأسمال)
323,250	-		مقابل دفعات على شراء أرض إربد
2,658,177	2,658,177		مقابل ذمة صندوق إسكان موظفي المركز
9,202,229	9,358,134		مجموع الإحتياطيات
10,651,199	10,784,049		مجموع المطلوبات والإحتياطيات

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية 31 كانون الأول 2021

2020	2021	إيضاحات	
دينار أردني	دينار أردني		
			الإيرادات
3,466,961	1,903,578	11	عمولات نقل ملكية الأوراق المالية
1,644,891	1,632,497	12	بدلات إنتساب وإشتراك العضوية وتسجيل السندات وإسناد القرض
27,960	28,898	13	بدلات وأجور وغرامات
93,904	106,399	14	إيرادات أخرى بالصافي
5,233,716	3,671,372		مجموع الإيرادات
(2,099,760)	(2,044,632)	15	مصاريف إدارية
(155,429)	(111,130)		مصاريف عطاءات والتزامات مستقبلية
2,978,527	1,515,610		الفاصل

قائمة التغيرات في الاحتياطيات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

الإجمالي	مقابل ذمة صندوق إسكان موظفي المركز	مقابل دفعات على شراء أرض إربد	مقابل ممتلكات ومعدات (رأسمال)	الإحتياطي العام	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
9,210,866	2,658,177	323,250	5,721,380	508,059	رصيد 31 كانون الثاني 2020
20,895	-	-	20,895	-	المحوّل من مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية
-	-	-	-	-	المحوّل من الإشتراكات المستحقة
-	-	-	14,122	(14,122)	المحوّل من الإحتياطي العام إلى مقابل ممتلكات ومعدات
(3,008,059)	-	-	-	(3,008,059)	المحوّل لوزارة المالية
2,978,527	-	-	-	2,978,527	الفائض
9,202,229	2,658,177	323,250	5,756,397	464,405	رصيد 31 كانون الأول 2020
-	-	-	(1,241,923)	1,241,923	المحوّل من مقابل ممتلكات ومعدات إلى الإحتياطي العام
104,300	-	-	104,300	-	المحوّل من مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية إلى مقابل الممتلكات والمعدات
400	-	-	-	400	المحوّل من مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية إلى الإحتياطي العام
(1,464,405)	-	-	-	(1,464,405)	المحوّل لوزارة المالية
-	-	(323,250)	-	323,250	المحوّل من مقابل دفعات على شراء أرض إربد إلى الإحتياطي العام
1,515,610	-	-	-	1,515,610	الفائض
9,358,134	2,658,177	-	4,618,774	2,081,183	رصيد 31 كانون الأول 2021

فائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
2,978,527	1,515,610	الفاوض
		تعديلات ل :
191,894	131,709	إستهلاكات
-	45,578	إطفاءات
-	(5,733)	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
147,002	124,697	خسائر إئتمانية متوقعة على ذمم وسطاء وأعضاء
(61,827)	(74,059)	رد مخصصات إنتفت الحاجة إليها
155,429	111,130	مصاريف عطاءات والتزامات مستقبلية
		التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :
(431)	347	ذمم أطراف ذات علاقة مدنية
(78,068)	(37,635)	ذمم وأرصدة مدينة أخرى
64,663	(58,606)	ذمم وأرصدة دائنة أخرى
(12,136)	29,230	ذمة طرف ذو علاقة دائنة
3,385,053	1,782,268	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-	(90,949)	شراء موجودات غير ملموسة
-	(31,920)	دفعات على مشروع قيد التنفيذ
(35,017)	(13,352)	شراء ممتلكات ومعدات
-	6,091	المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات
(35,017)	(130,130)	صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
521	(109)	إيرادات مؤجلة
(3,008,059)	(1,464,405)	المحول لوزارة المالية
(3,007,538)	(1,464,514)	صافي النقد من الأنشطة التمويلية
342,498	187,624	صافي التغير في النقد و النقد المعادل
6,865,052	7,207,550	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
7,207,550	7,395,174	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة
		معلومات عن نشاط غير نقدي
20,895	104,300	المحول من مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية إلى مقابل ممتلكات ومعدات (رأسمال)
14,122	400	المحول من مقابل ممتلكات ومعدات (رأسمال) إلى الإحتياطي العام
-	323,250	المحول من مقابل دفعات على شراء أرض أربد إلى الإحتياطي العام

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

1. الوضع القانوني والنشاط

- تأسس المركز بتاريخ 15 أيار 1999 كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم (23) لسنة 1997 والذي عدل بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت رقم 76 لسنة 2002.
- أعلن دولة رئيس الوزراء في المؤتمر الصحفي المنعقد بتاريخ 2019/11/18 في إطار الحزمة التنفيذية الثانية للبرنامج الاقتصادي الحكومي عن إلغاء مركز إيداع الأوراق المالية ونقل مهامه بين هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، ولاحقاً صدر الإعلان التوضيحي بتاريخ 2019/11/19 عن هيئة الأوراق المالية بالتنسيق مع رئاسة الوزراء والموجه إلى جمهور المستثمرين والمتعاملين بالأوراق المالية الأردنية من أردنيين وأجانب، والذي تضمن التأكيد على أن هذا القرار لن يمس حقوق وملكية واستثمارات المتعاملين في الأوراق المالية، وأنه يمثل "إعادة هيكلة" لمركز إيداع الأوراق المالية "كوحدة حكومية مستقلة" مع استمرار مهامه وفقاً للتوصيات التي ستصدر عن اللجنة الفنية المختصة التي ستشكل لهذه الغاية، والتي ستحرص على الالتزام بالمعايير والممارسات الدولية المعتمدة فيما يتعلق بمهام وأعمال المركز، وبناءً على كتاب رئاسة الوزراء الصادر بتاريخ 25 آذار 2020 فقد أوصت اللجنة الوزارية العليا لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي بالإبقاء على مركز إيداع الأوراق المالية كمؤسسة مستقلة، على أن يتم تقليص عدد أعضاء مجلس إدارة المركز من 7 أعضاء إلى 5 أعضاء وعليه فقد تم تعديل النظام الداخلي لمركز إيداع الأوراق المالية بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية رقم (2020/111) بتاريخ 16 تموز 2020 بحيث يصبح ساري المفعول من تاريخ 6 آب 2020، بحيث يتولى إدارة المركز مجلس إدارة مؤلف من خمسة أشخاص.
- لا يهدف المركز إلى تحقيق الربح وإنما يهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين بالأوراق المالية ومتابعة إستثماراتهم والتسويات بسهولة ويسر، والحد من المخاطر المتعلقة بتسوية عمليات التداول في السوق.
- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس إدارة المركز بجلسته المنعقدة بتاريخ 2022/03/23.

2. أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

2-1 أسس إعداد القوائم المالية

- الإطار العام لإعداد القوائم المالية**
تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية**
تم إعداد القوائم المالية إستناداً إلى طريقة التكلفة التاريخية بإستثناء بعض البنود التي تم قياسها بإستخدام طرق أخرى غير طريقة التكلفة التاريخية.
- العملة الوظيفية وعملة العرض**
تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

2-2 إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تفوه الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- تتم مراجعة التقديرات والإفتراضات على نحو مستمر. يتم الإعتراض بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات اللاحقة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الخسائر الإئتمانية المتوقعة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

معايير وتفسيرات أصدرت وأصبحت سارية المفعول

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كوفيد-19 المتعلقة بامتيازات الإيجار.	<p>نتيجة لوباء كوفيد-19، تم منح امتيازات إيجار للمستأجرين. ومثل هذه الامتيازات قد تتخذ عدة أشكال، بما في ذلك دفعات الإيجار عن أيام غير العمل وتأجيل دفعات الإيجار.</p> <p>وفي أيار 2020، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بالتعديل على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) بحيث يتيح للمستأجرين خيار معاملة امتيازات الإيجار المؤهلة بنفس الطريقة التي يعاملون بها إذا لم تكن تعديلات إيجار. وفي حالات كثيرة، سيؤدي ذلك إلى احتساب الامتيازات كمدفوعات إيجار متغيرة في الفترة التي تمنح فيها.</p> <p>التعديلات الرئيسية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • السماح للمستأجر بتطبيق الوسيلة العملية فيما يتعلق بامتيازات الإيجار ذات الصلة بكوفيد-19 لتأجيل الامتيازات التي يؤثر أي تخفيض في مدفوعات الإيجار فيها فقط على المدفوعات المستحقة أصلاً في أو قبل 30 حزيران 2022 (بدلاً من المدفوعات المستحقة أصلاً في أو قبل 30 حزيران 2021). • مطالبة المستأجر بتطبيق التعديل بأثر رجعي، مع الاعتراف بالأثر التراكمي لتطبيق التعديل مبدئياً كتعديل للرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو أي مكون آخر من حقوق الملكية، إذا كان ذلك ممكن) في بداية فترة التقرير السنوي الذي يطبق فيه المستأجر التعديل أولاً. 	1 حزيران 2020 1 نيسان 2021
تعديلات على المقارنة المعيارية لسعر الفائدة - المرحلة الثانية على كل من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام (4)، (7)، (9) و(16)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لمعالجة المسائل التي تنشأ أثناء إصلاح المقارنة المعيارية لسعر الفائدة، بما في ذلك استبدال معيار معياري بمعياري بديل.	<p>وفي آب 2020، أدخل مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أرقام (4)، (7)، (9) و(16)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لمعالجة المسائل التي تنشأ أثناء إصلاح المقارنة المعيارية لسعر الفائدة، بما في ذلك استبدال معيار معياري بمعياري بديل.</p> <p>وتوفر تعديلات على المرحلة الثانية الإعفاءات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عند تغيير أساس تحديد التدفقات النقدية التعاقدية للأصول والخصوم المالية (بما في ذلك التزامات الإيجار)، فإن الإعفاءات لها أثر أن التغييرات التي هي ضرورية كنتيجة مباشرة لنسبة الفائدة المعروض بين البنوك والتي تعتبر مخافئ اقتصادياً، والتي لن ينتج عنها أي ربح أو خسارة في قائمة الدخل. • ستسمح إعفاءات محاسبة التصوط في معظم معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) باستمرار معظم علاقات التصوط التي تتأثر مباشرة بإصلاح نسبة الفائدة المعروض بين البنوك ومع ذلك، قد يلزم تسجيل عدم فعالية إضافية. 	1 كانون ثاني 2021

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (1). تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة في الشركات التابعة.	تمديد الإعفاء الاختياري الذي يسمح للشركة التابعة أن تصبح متنبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة بعد الشركة الأم لقياس فروقات الترجمة المتراكمة باستخدام المبالغ التي أبلغت عنها الشركة الأم، بناءً على تاريخ إنتقال الشركة الأم إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. إختيار مماثل متاح للشركة الزميلة أو المشروع المشترك.	1 كانون ثاني 2022
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) عقود التأمين.	تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) بشهر أيار 2017 ليحل محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) عقود التأمين. يتطلب نموذج القياس الحالي عند وجود تقديرات أن يتم إعادة قياسها في كل فترة يصدر عنها تقرير. يتم قياس العقود باستخدام الأسس التالية: <ul style="list-style-type: none"> • التدفقات النقدية المخصومة ذات احتمالية مرجحة. • تعديل صريح للمخاطر، و • هامش الخدمة التعاقدية يمثل الربح غير المكتسب من العقد الذي يتم الاعتراف به كإيرادات خلال فترة التغطية. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية (17) أن يتم قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ويوفر منهج قياس وعرض موحد لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين.	1 كانون ثاني 2023 (تأجل من 1 كانون ثاني 2021)
تعديلات على المعيار المحاسبي رقم (16). الممتلكات والألات والمعدات.	التعديل بخصوص منع الشركة من تخفيض كلفة الممتلكات والألات والمعدات بالمبالغ المستلمة من بيع البنود المنتجة خلال قيام الشركة بتجهيز الأصل للإستخدام المقصود. بحيث تعترف المنشأة بعائدات بيع تلك البنود وتكاليف إنتاج تلك البنود في قائمة الدخل.	1 كانون ثاني 2022
إشارة إلى الإطار المفاهيمي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3). دمج الأعمال.	تعديل بسيط على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) والمتعلق بتحديث مراجع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية بإضافة استثناء للاعتراف بالالتزامات والالتزامات الطارئة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) - المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة. التعديل أكد على ان الأصول المحتملة يجب أن لا يتم الاعتراف بها بتاريخ الاستحواذ.	1 كانون ثاني 2022

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
رقم (37) التعديلات على معيار المحاسبة الدولي المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.	هنالك تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التالية (9)، (16) و(1)، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (41).	1 كانون ثاني 2022
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للسنوات من 2018 إلى 2020.	هنالك تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التالية (9)، (16) و(1).	1 كانون ثاني 2022
تصنيف المطلوبات كمتداولة وغير متداولة على معيار المحاسبة الدولي رقم (1).	التعديلات على عرض القوائم المالية توضح بأن الالتزامات تم تصنيفها كالالتزامات إما متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجود في نهاية فترة التقرير. – وليس مبلغ أو توقيت الاعتراف بأي أصل أو التزام أو إيراد أو مصروفات أو على المعلومات التي تفصح عنها المنشآت حول تلك البنود.	1 كانون ثاني 2023 (تاجل من 1 كانون ثاني 2022)
الافصاح عن السياسات المحاسبية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) بيان ممارسة رقم (2).	يشترط التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) من المنشآت الإفصاح عن السياسات المحاسبية المادية بدلا من سياساتهم المحاسبية الهامة. مزيد من التعديلات تشرح كيف يمكن للمنشأة تحديد سياسة محاسبية جوهرية. يتم إضافة أمثلة عند احتمالية أن تكون السياسة المحاسبية جوهرية. لدعم التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أيضاً بتطوير إرشادات وأمثلة لشرح وإثبات تطبيق «عملية الأهمية النسبية المكونة من أربع خطوات» الموضحة في بيان ممارسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2. وبمجرد تطبيق المنشأة للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي (1)، يُسمح أيضاً بتطبيق التعديلات على بيان ممارسات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2). سيتم تطبيق التعديلات بأثر مستقبلي.	1 كانون ثاني 2023
تعريف التقديرات المحاسبية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8).	التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والاطاء.	1 كانون ثاني 2023
	تستبدل التعديلات تعريف التغيير في التقديرات المحاسبية بتعريف التقديرات المحاسبية. بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي «المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس». تقوم المنشآت بتطوير تقديرات محاسبية إذا كانت السياسات المحاسبية تتطلب أن يتم قياس بنود في البيانات المالية بطريقة تنطوي على عدم التأكد من القياس. توضح التعديلات أن التغيير في التقدير المحاسبي الناتج عن معلومات جديدة أو تطورات جديدة لا يعد تصحيحاً لخطأ.	

معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
الضرائب المؤجلة المتعلقة بالأصول والخصوم الناشئة عن معاملة واحدة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضرائب الدخل.	تتطلب التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي تؤدي، عند الاعتراف الأولي، إلى نشوء مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة والخصم. ستطبق عادةً على المعاملات مثل عقود إيجار المستأجرين والتزامات إنهاء الخدمة وستتطلب الشركات المتأثرة الاعتراف بموجودات ومطلوبات ضريبية مؤجلة إضافية.	1 كانون ثاني 2022
	وهذا يعني أن الإعفاء من الاعتراف الأولي لا ينطبق على المعاملات التي تنشأ فيها مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة عند الاعتراف الأولي.	

4-2 ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة والتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

الموجودات المالية

- الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
 1. نقد، أو
 2. بأدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
 3. حق تعاقدية لإستلام نقد أو موجود مالي آخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
 4. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

المطلوبات المالية

- المطلوب المالي هو أي مطلوب يكون عبارة عن:
 1. إلتزام تعاقدية لتسليم نقد أو موجود مالي آخر إلى منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أو المطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون غير إيجابية للمنشأة، أو
 2. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.
- يتم الإعترا ف مبدئياً بالمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف المعاملات التي تحمل مباشرة على إمتلاك أو إصدار هذه المطلوبات، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة.
- بعد الإعترا ف المبدئي، تقوم المنشأة بقياس جميع المطلوبات المالية حسب التكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، بإستثناء المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تقاس بالقيمة العادلة وبعض المطلوبات المالية الأخرى المحددة والتي لا تقاس حسب التكلفة المطفأة.
- يتم الإعترا ف بالمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة بالقيمة العادلة، ويتم الإعترا ف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات

الذمم التجارية الدائنة والمستحقات هي التزامات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم إستلامها أو التزود بها سواء تم تقديم فواتير أو تم الإتفاق رسمياً بشأنها مع المورد أم لا.

مقاصة الأدوات المالية

يتم مقاصة الموجودات المالية والالتزامات المالية مع إظهار صافي القيمة في قائمة المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني حالي واجب النفاذ لمقاصة المبالغ المعترف بها ووجود نية للتسوية على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسوية الالتزامات في نفس الوقت.

النقد والنقد المعادل

هو النقد في الصندوق والحسابات الجارية والودائع قصيرة الأجل لدى البنوك ذات فترات إستحقاق لثلاثة أشهر أو أقل، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة للتغير في القيمة.

الذمم التجارية المدينة

- الذمم التجارية المدينة هي الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة والتي لم يتم تسعيرها في سوق نشط.
- تظهر الذمم التجارية المدينة بقيمة الفواتير مطروحاً منها مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة والذي يمثل تدني القيمة القابلة لتحصيل الذمم.

الأطراف ذات العلاقة

- تمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تحويل الموارد والخدمات أو الإلتزامات ما بين الأطراف ذات العلاقة.
- يتم إعتداد أسس وشروط التعاملات بين الأطراف ذات العلاقة من قبل الإدارة.

موجودات غير ملموسة أخرى

- الموجودات غير الملموسة هي موجودات غير نقدية قابلة للتحديد بدون أن يكون لها وجود مادي ملموس.
- تسجل الموجودات التي يتم إمتلاكها بشكل منفصل بالتكلفة ناقص الإطفاء المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة.
- تشمل تكاليف الإمتلاك سعر الشراء والتكاليف الأخرى المحملة على إعداد الموجودات لإستخداماتها المتوقعة. يتم الإعتراض بالموجودات التي يتم إمتلاكها من إندماج الأعمال بالتكلفة وهي قيمتها العادلة في تاريخ الإمتلاك بشكل منفصل عن الشهر.
- يتم الإعتراض بالإطفاء كمصروف بشكل ثابت ومحدد خلال الأعمار الإنتاجية التالية للموجودات غير الملموسة:

نسبة الإطفاء %	الفئة
50	برامج حاسوب

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء إختيار تدني القيمة التي يظهر بها الموجود غير الملموس في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.

الممتلكات والمعدات

- يتم الاعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي تريدها الإدارة.
- بعد الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.
- يتم الاعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف، ويتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

نسبة الاستهلاك %	الفئة
35	أجهزة كمبيوتر
5	مبنى
20	أجهزة مكتبية
20	أثاث
15	وسائط نقل

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدره في نهاية كل سنة، وأي تغيير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغييرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد، في حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم احتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد للاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الاعتراف بقيمة المكاسب أو الخسائر الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.

تدني قيمة الموجودات غير المالية

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات غير المالية (الممتلكات والمعدات) في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد، وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أو قيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري، وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة تولدها من الموجود.
- لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الأصول في أدنى المستويات التي تتوفر لها تدفقات نقدية بشكل مستقل (الوحدات المولدة للنقد)، وتتم مراجعة انخفاض القيمة السابق للأصول غير المالية (فيما عدا الشهرة) للنظر في إمكانية عكسها المحتمل في تاريخ القوائم المالية.
- يتم الاعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التاريخية المستهلكة في حالة عدم الاعتراف بالتدني في السنوات السابقة، ويتم الاعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

المخصصات

- المخصصات هي إلتزامات حالية (قانونية أو إستنتاجية) ناتجة عن أحداث سابقة، ومن المحتمل تسوية هذه الإلتزامات وتقدير مبالغها بطريقة موثوقة، وتمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل قيمة محتملة ولازمة من النفقات لتسوية الإلتزام الحالي في تاريخ قائمة المركز المالي.
- تراجع المخصصات وتعديل في تاريخ كل قائمة مركز مالي، إذا إنعدمت إمكانية حصول تدفقات خارجية لتسوية المخصصات، يتم عكس المخصصات وتسجيلها كدخل.
- إذا كانت المنشأة تتوقع أن يتم التعويض عن جزء أو كامل أي مخصص، فيتم الإعتراف بالذمة المدينة ضمن الموجودات إذا كانت التعويضات فعلياً مؤكدة ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.
- يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الدخل بالصافي بعد طرح أي تعويضات.
- إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، يتم خصم المخصصات بإستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس المخاطر المحددة للإلتزام، وعند إستخدام الخصم يتم الإعتراف بالزيادة في المخصص بمرور الوقت على أنها تكلفة مالية.

الإحتياطي العام

- وفقاً للنظام الداخلي المعدل لمركز إيداع الأوراق المالية لسنة 2017 والصادر بالإستناد لأحكام المادة (76) من قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017، يحتفظ المركز بإحتياطي عام يقيد فيه صافي الفائض السنوي للمركز في كل سنة مالية.

الإعتراف بالإيرادات

- تعترف المنشأة بالإيراد من بيع السلع أو تقديم الخدمة عند نقل السيطرة إلى المشتري.
- تقاس الإيرادات على أساس المقابل المحدد في أي عقد مبرم مع العميل والمتوقع إستلامه وتستبعد المبالغ المحصلة لصالح أطراف أخرى.
- يتم الإعتراف بالإيراد عند تنفيذ عقود التداول لصالح العملاء.

توزيعات الأرباح وإيرادات الفوائد

- يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعال المستخدم.

المنح

- المنح غير المقيدة المستلمة كتعويضات عن مصاريف أو خسائر تم تكبدها، أو بهدف الدعم المالي الفوري للمنشأة بدون ترتيب تكاليف مستقبلية ذات صلة، يتم الإعتراف بها من ضمن الربح أو الخسارة في الفترة التي تصبح فيها هذه المنح مستحقة.
- يتم الإعتراف بالمنح المقيدة كدخل على أساس منتظم خلال الفترات التي تعترف فيها المنشأة بالتكاليف المحددة التي يفترض تعويضها عن طريق المنح كمصروف.
- يتم الإعتراف بالمنح التي يكون شرطها الأساسي قيام المنشأة بشراء أو إنشاء أو إمتلاك موجودات غير متداولة كدخل مؤجل في قائمة المركز المالي وتحويل إلى الربح والخسارة على أساس منتظم ومنطقي استناداً إلى الأعمار الإنتاجية للموجودات ذات العلاقة.
- عندما يتم توفير قروض أو مساعدات مماثلة من قبل الحكومات أو المؤسسات ذات الصلة بسعر فائدة أقل من سعر السوق الجاري المعمول به، يعتبر هذا الفرق بمثابة منحة.

تعريف عقد الإيجار (مستأجر)

- تقوم المنشأة في بداية عقد الإيجار بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إتغافية تأجير، وإذا كان العقد كلياً أو جزئياً ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد من طرف لأخر لمدة زمنية محددة مقابل عوض أو بدل محدد، فتعترف المنشأة بحق إستخدام موجودات وإلتزامات الإيجار بإستثناء (عقود الإيجار قصيرة الأجل والتي تبلغ مدتها سنة واحدة فأقل وعقود الإيجار للأصول المستأجرة ذات القيمة المنخفضة) والتي تعترف المنشأة بمدفوعات الإيجار كمصروف تشغيل على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار، ما لم يكن أساس منتظم آخر يعرض بشكل أكبر الفترة الزمنية التي يتم فيها إستهلاك الفوائد الاقتصادية من الموجودات المستأجرة.

3. نقد ونقد معادل

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
7,207,550	7,391,035	حساب جاري لدى البنك المركزي
-	4,139	حساب جاري لدى البنك
7,207,550	7,395,174	المجموع

4. ذمم وأرصدة مدينة أخرى

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
990,139	1,040,777	ذمم وسطاء وأعضاء
(990,139)	(1,040,777)	يطرح: مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على ذمم وسطاء وأعضاء (*)
-	-	صافي ذمم وسطاء وأعضاء
68,336	75,611	مصاريف مدفوعة مقدماً
12	29,456	ذمم أخرى
18,000	16,000	شيكات برسم التحصيل
7,604	7,579	إيرادات مستحقة غير مقبوضة
2,132	2,132	تأمينات مستردة
49,160	1,455	دفعات مقدماً لموردين
662	670	سلفة عمل
145,906	132,903	المجموع

(*) فيما يلي بيان حركة مخصص خسائر إئتمانية متوقعة على ذمم وسطاء وأعضاء خلال السنة وهي على النحو التالي:

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
904,964	990,139	رصيد بداية السنة
147,002	124,697	المكوّن خلال السنة
(61,827)	(74,059)	رد مخصص ذمم وسطاء وأعضاء إنتفت الحاجة إليه
990,139	1,040,777	رصيد نهاية السنة

5. ذمم أطراف ذات علاقة

أ. يتألف بند ذمم أطراف ذات علاقة بمدينة مما يلي :

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
282	84	هيئة الأوراق المالية
149	-	بورصة عمان
431	84	المجموع

ب. تتمثل ذمة طرف ذو علاقة دائنة بذمة بورصة عمان.

6. ذمة شركة تطوير الشمال

يمثل هذا البند قيمة دفعات لشراء أرض إربد التتموية بمبلغ 323,250 دينار أردني بحيث تم توقيع عقد بيع وتطوير الموقع بتاريخ 30 كانون الأول 2009 مع شركة تطوير الشمال، إلا أن الطرف المقابل وهو شركة تطوير الشمال لم تقم لغاية تاريخ إعداد هذه القوائم المالية بنقل ملكية الأرض باسم مركز إيداع الأوراق المالية، وبناء على قرار مجلس إدارة المركز رقم (2019/1) في جلسته المنعقدة بتاريخ 20 كانون الثاني 2019 فقد تقرر إنهاء عقد البيع والتطوير الموقع مع شركة تطوير الشمال وإستعادة المركز لحقوقه المالية المترتبة على ذلك والمتمثلة بالمبلغ المدفوع كئمن لقطعة الأرض، وبناء على قرار مجلس إدارة المركز رقم (2019/36) في جلسته المنعقدة بتاريخ 17 تموز 2019 فقد تقرر تأجيل البت في طلب شركة تطوير الشمال بشأن الإستمرار بعقد البيع والتطوير لحين قيام الشركة بتقديم مسودة الملحق الخاص بذلك العقد ودراسته والنظر في الشروط والأحكام الواردة فيه تمهيداً لإتخاذ القرار المناسب وحسب الأصول، وبناء على قرار مجلس إدارة المركز رقم (2020/38) في جلستهم المنعقدة بتاريخ 30 حزيران 2020 فقد تقرر الموافقة على توقيع إتفاقية إقالة عقد البيع والتطوير وإستكمال الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وإسترداد ئمن قطعة الأرض، وهذا وقد تم بتاريخ 6 كانون الأول 2021 توقيع إتفاقية إقالة عقد البيع والتطوير، وقد قامت شركة تطوير الشمال بتسديد كامل القيمة المترتبة عليهم للمركز والبالغة 323,250 دينار أردني بتاريخ 30 كانون الثاني 2022.

7. صندوق إسكان موظفي المركز

تم إنشاء صندوق إسكان موظفي مركز إيداع الأوراق المالية بموجب قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية بتاريخ 24 نيسان 2007.

8. موجودات غير ملموسة

برامج حاسوب	2021
دينار أردني	الكلية
877,103	الرصيد في بداية السنة
90,949	إضافات خلال السنة
968,052	الرصيد في نهاية السنة
	الإطفاء المتراكم
877,009	الرصيد في بداية السنة
45,578	إطفاءات
922,587	الرصيد في نهاية السنة
45,465	الصافي
	2020
	الكلية
877,103	الرصيد في بداية السنة
877,103	الرصيد في نهاية السنة
	الإطفاء المتراكم
877,009	الرصيد في بداية السنة
877,009	الرصيد في نهاية السنة
94	الصافي

9. ممتلكات ومعدات

المجموع	مبنى (*)	أثاث	وسائط نقل	أجهزة كمبيوتر	أجهزة مكتبية	أرض (*)	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	2021
							الكلفة
4,879,294	1,633,861	147,017	152,136	2,433,439	359,925	152,916	الرصيد في بداية السنة
13,352	-	-	-	466	12,886	-	إضافات
(1,241,922)	-	-	-	(1,119,849)	(122,073)	-	إستبعادات
3,650,724	1,633,861	147,017	152,136	1,314,056	250,738	152,916	الرصيد في نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
4,563,705	1,579,128	145,521	150,589	2,359,644	328,823	-	الرصيد في بداية السنة
131,709	54,732	481	240	64,509	11,747	-	إستهلاكات
(1,241,564)	-	-	-	(1,119,687)	(121,877)	-	إستبعادات
3,453,850	1,633,860	146,002	150,829	1,304,466	218,693	-	الرصيد في نهاية السنة
196,874	1	1,015	1,307	9,590	32,045	152,916	الصافي
							2020
							الكلفة
4,844,277	1,633,861	147,017	150,536	2,421,199	338,748	152,916	الرصيد في بداية السنة
35,017	-	-	1,600	12,240	21,177	-	إضافات
4,879,294	1,633,861	147,017	152,136	2,433,439	359,925	152,916	الرصيد في نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
4,371,811	1,497,211	144,936	150,530	2,262,540	316,594	-	الرصيد في بداية السنة
191,894	81,917	585	59	97,104	12,229	-	إستهلاكات
4,563,705	1,579,128	145,521	150,589	2,359,644	328,823	-	الرصيد في نهاية السنة
315,589	54,733	1,496	1,547	73,795	31,102	152,916	الصافي

(*) إن بند أرض وبند مبنى تمثل حصة مركز إيداع الأوراق المالية والبالغة (25%) في ملكية مبنى مشترك يضم هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان ومركز إيداع الأوراق المالية، علماً بأن المبنى والأرض المقام عليها المبنى مسجلة باسم هيئة الأوراق المالية، علماً بأنه قد تم البدء بإجراءات تسجيل حقه المركز في مبنى سوق رأس المال باسم مركز إيداع الأوراق المالية بموجب قرار مجلس إدارة المركز رقم (2019/31) بتاريخ 14 أيار 2019.

10. ذمم وأرصدة دائنة أخرى

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
1,253,630	1,260,060	مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية (+)
64,211	70,412	مصاريف مستحقة
28,541	23,071	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة مستحقة
9,340	20,247	ذمم دائنة
46,249	17,590	إيرادات مقبوضة مقدماً
1,578	3,123	أمانات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات
18,138	1,537	ذمم موظفين
15	152	أمانات أخرى
26,666	-	محتجزات مقاولين
1,448,368	1,396,192	المجموع

(*) فيما يلي بيان حركة مخصص عطاءات والتزامات مستقبلية خلال السنة وهي على النحو التالي:

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
1,119,096	1,253,630	رصيد بداية السنة
(20,895)	(104,300)	المحول إلى مقابل ممتلكات ومعدات (رأسمال)
-	(400)	المحول إلى الإحتياطي العام
155,429	111,130	المكُون خلال السنة
1,253,630	1,260,060	رصيد نهاية السنة

11. عمولات نقل ملكية الأوراق المالية

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
872,381	1,627,534	الأوراق المالية المتداولة في السوق (*)
2,594,580	276,044	الأوراق المالية المستثناة من التداول (**)
3,466,961	1,903,578	المجموع

(*) يستوفي المركز عمولة تداول لقاء نقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في السوق بواقع (0.0004) من القيمة السوقية للأوراق المالية ومن كل طرف من طرفي التعاقد.

(**) يستوفي المركز عمولة تداول لقاء نقل ملكية الأوراق المالية للعمليات المستثناة من التداول من خلال السوق بواقع (0.002) من القيمة السوقية ومن طرف واحد، وبحد أدنى 250 فلساً وذلك في أي من الحالات التالية:

- التحويلات العائلية التي تتم بين الأصول والفروع وما بين الأضوة والأشقاء وما بين الأزواج.
- هبة الأوراق المالية إلى الجهات الدينية أو الخيرية أو الإجتماعية المسجلة لدى الجهات الرسمية.
- قسمة الأوراق المالية ذات الملكية المشتركة.

12. بدلات إنتساب وإشتراك العضوية وتسجيل السندات وإسناد القرض

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
1,500,183	1,480,080	بدلات إشتراك وإنتساب العضوية السنوية (*)
124,708	135,333	بدلات تسجيل سندات وأسناد قرض (**)
20,000	17,084	بدلات تسجيل صكوك إسلامية (***)
1,644,891	1,632,497	المجموع

(*) يستوفي يستوفي المركز من أعضائه بدلات إشتراكات سنوية على النحو التالي:

- (500) دينار من الوسيط.
- (500) دينار من الحافظ الأمين.
- (0.0005) دينار من رأس المال المكتتب به وبعده أدنى (1,250) دينار أردني وبعده أعلى (10,000) دينار أردني من الشركات المساهمة العامة والشركات المساهمة الخاصة.

(**) يستوفي المركز بدلات سنوية لقاء تسجيل السندات وإسناد القرض بواقع (500) دينار أردني لكل إصدار.

(***) يستوفي المركز بدلات سنوية لقاء تسجيل صكوك التمويل الإسلامي بواقع (0.0003) دينار من القيمة الاسمية لكل إصدار وبعده أدنى (1,000) دينار أردني وبعده أعلى (5,000) دينار أردني.

13. بدلات وأجور وغرامات

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
8,500	8,500	أجور الربط المباشر
5,970	7,736	أجور خدمات مالك الورقة المالية
6,207	5,890	أجور مصدر الورقة المالية
4,710	3,661	أجور تحويل وفتح حسابات وغرامات الوسيط
2,573	3,111	أجور حوالات بنكية
27,960	28,898	المجموع

14. إيرادات أخرى بالصافي

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
61,827	74,059	رد مخصصات إنتفت الحاجة إليها
25,000	24,900	بدل إدارة صندوق ضمان التسوية (*)
-	5,733	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
-	900	بيع نسخ عطاءات وغرامات تأخير تنفيذ العطاءات
7,077	807	أخرى
93,904	106,399	المجموع

15. مصاريف إدارية

2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	
1,056,014	1,020,185	رواتب وأجور وملحقاتها
190,880	224,455	صيانة
191,894	131,709	إستهلاكات
147,002	124,697	خسائر إئتمانية متوقعة على ذمم وسطاء وأعضاء
143,213	124,594	كهرباء ومياه
126,808	121,545	مساهمة المركز في الضمان الإجتماعي
54,981	56,971	إتصالات
-	45,578	إطفاءات
44,948	40,612	مكافأة وتنقلات وأتعاب أعضاء مجلس الإدارة
39,681	39,667	إيجارات
20,379	18,513	نظامية
15,002	15,002	حراسة
11,060	14,730	أتعاب مهنية
14,951	12,402	بنكية
9,410	9,056	إشتراكات
7,661	8,195	مساهمة المركز في صندوق الإذخار
6,239	7,048	متفرقة
6,049	6,917	قرطاسية ومطبوعات
2,813	6,000	محروقات
1,550	3,670	أتعاب قضايا
1,656	2,884	ضيافة
3,345	2,870	تأمين
350	2,684	تدريب
2,400	2,400	بدل أتعاب أمين سر مجلس الإدارة
-	1,254	دعاية وإعلان
1,474	994	مصاريف سيارات
2,099,760	2,044,632	المجموع

16. القضايا

بلغت قيمة القضايا المرفوعة من الغير على المركز وأطراف أخرى مبلغ (41,031,100) ديناراً أردنياً، ولا زالت تلك القضايا منظورة أمام المحاكم المختصة، علماً بأنه من وجهة نظر المستشار القانوني للمركز بأن الإدعاءات في تلك القضايا ليس لها أساس واقعي أو قانوني وأن لدى المركز دفع قوي لرد تلك الدعاوي وبالتالي فهو لا يتوقع أن يتكبد المركز أي نتائج مالية بالنتيجة.

17. إدارة المخاطر

أ. مخاطر رأس المال (الإحتياطيات)

يتم مراجعة مكونات رأس المال بشكل منتظم ويتم الأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال والمخاطر المرتبطة فيه، كما يتم التحكم برأس المال لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العوائد من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملة الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع لدى البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الفائدة.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

هـ. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ التزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الائتمان بانتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الائتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.
- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الائتمان، بدون الأخذ بعين الاعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 كانون أول:

يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في 31 كانون أول:

سنة واحدة فأكثر		أقل من سنة		الوصف
2020	2021	2020	2021	
دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	
الموجودات المالية:				
-	-	7,207,550	7,395,174	نقد ونقد معادل
-	-	28,410	55,837	ذمة المركز المالي الوطني الأردني
-	-	431	84	ذمة وأرصدة مدينة أخرى
2,658,177	2,658,177	-	-	صندوق إسكان موظفي المركز
2,658,177	2,658,177	7,236,391	7,451,095	المجموع
المطلوبات المالية:				
-	-	148,489	118,556	أرصدة دائنة أخرى
-	-	-	29,230	ذمة هيئة الأوراق المالية
-	-	148,489	147,786	المجموع

18. أثار كوفيد-19

مع نتيجةً لانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مطلع عام 2020 وتفشيته في عدة مناطق جغرافية حول العالم بما في ذلك المملكة الأردنية الهاشمية وأثره على الإقتصاد العالمي وبناءً على قرار مجلس الوزراء الأردني بتاريخ 17 آذار 2020 تم فرض قانون حظر التجول وتعليق كافة أنشطة الأعمال التجارية والإقتصادية بشكل كلي أو جزئي حتى إشعار آخر وهو جزء من الإجراءات الإحترازية التي إتبعتها الحكومة لمكافحة إنتشار فيروس كورونا وبالتالي نجم عن هذا القرار تأثير غالبية أنشطة الأعمال في المملكة الأردنية الهاشمية، وحيث نجم عن (كوفيد-19) حدوث حالة من عدم التيقن في بيئة الإقتصاد العالمي.

فقد قامت الإدارة عند إعداد القوائم المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وممارسات إدارة المخاطر الأخرى لإدارة الإضطرابات المحتملة على أعمال المنشأة وعملياتها وأدائها المالي التي قد تسبب فيها تفشي (كوفيد-19) من خلال تقييم الأثار المترتبة على أعمال المنشأة، توصلت إدارة المنشأة إلى إستنتاج أن المحاسبة وفقاً لأساس الاستمرارية تُعد مناسبة، ونتيجة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا، فإن إدارة المنشأة قد أخذت المعلومات المستقبلية للإثني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال أو القدرة على سداد الديون الخاصة بها في حال عودة الأمور إلى طبيعتها خلال فترة زمنية معقولة.

درست المنشأة الأثار المحتملة للتقلبات الإقتصادية الحالية في تحديد المبالغ المعلنة للموجودات المالية وغير المالية للمنشأة والتي تمثل أفضل تقديرات الإدارة استناداً إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها، تبقى الأسواق متقلبة كما تستمر المبالغ المسجلة حساسة للتقلبات في السوق.

هذا وقد تأثر نشاط المركز بالإفغالات التي تمت لإن إيرادات المركز تعتمد بشكل أساسي على عمولات نقل ملكية الأوراق المالية وقد تم إيقاف التداول في بورصة عمان بسبب الحظر الشامل للفترة من 17 آذار 2020 ولغاية 10 أيار 2020.

مركز إيداع الأوراق المالية
Securities Depository Center



هاتف : +962 6 5672788

فاكس: +962 6 5672590

صندوق البريد: 212465 عمان 11121 الأردن

البريد الإلكتروني: info@sdcc.com.jo

الموقع الإلكتروني: www.sdcc.com.jo